مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأميركية

إي جورنال يو إس آي

مواقف اقتصادية: المجلد ١٢، العدد ١

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

المحرر	جوناثان شافر
المحرر الإداري	بروس أوديسي
محررة النسخة	كاثلين هاغ
محررة الصور	آن مونرو جاكوبس
مصممة الغلاف	ديان وولفرتون
الأخصائية المرجعية	ليندا جونسون
المحررون المساهمون	جاروسلو أندرز بول ملامود أندريه زوانيكي
رئيس التحرير	جورج كلاك
مدير التحرير	ريتشارد هاكبي
مديرة الإنتاج	كريسيتان لارسون
مساعدة مديرة الإنتاج	سيلفيا سكوت
منتجة موقع الانترنت	جانين بيري
مجلس إدارة التحرير	جيريمي كورتن جانيت غارفي تشارلز سيلفر جيفري بيركويتس

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الأميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف اقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والروسية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والصينية. تُنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع

http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html

نرحب باستلام ملاحظاتكم في السفارة الأميركية في بلادكم أو في مكاتب التحرير على العنوان التالي:

Editor, *eJournal USA: Economic Perspectives*
IIP/PUBS
U.S. Department of State
٤ ٣٠١th St. SW
Washington, DC ٢٠٥٤٧
United States of America
Email:eJournalUSA@state.gov

مواقف اقتصادية

وزارة الخارجية/كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧/المجلد ١٢/العدد ١

http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html

فوائد التجارة
ثمن الحمائية

٢ **مقدمة**
جون فيرونو، نائب الممثلة التجارية الأميركية.

٣ **ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة؟**
كرسيتنا سفيلا، نائبة مساعد الممثلة التجارية الأميركية.
تحرير التجارة يذكي النمو وينتشل ملايين الناس من الفقر.

٧ **بين الحمائية والسياسة**
بروس ستوكس، محرر عمود الاقتصاد الدولي في مجلة ناشونال جورنال.
قامت الحكومات بحماية منتجيها من المستوردات استجابة منها للضغط السياسي. وحيث أن مشكلة الحمائية هي مشكلة سياسية، يجب أن يكون الحل سياسياً هو أيضا.

١١ **على الدول النامية أن تفتح أسواقها أمام بعضها بعضا**
ديفيد دولار، المدير الإقليمي للبنك الدولي لشؤون الصين ومنغوليا.
إن نصف الفوائد التي ستحصل عليها الدول النامية من استكمال دورة المفاوضات التجارية الحالية المتعثرة بنجاح سوف تتأتى من حصولها على قدرة أكبر في الوصول إلى أسواق بعضها بعضا.

١٤ **تهدئة مخاوف العمال بشأن التجارة**
ديفيد هـ. فلدمان، أستاذ علم الاقتصاد في كلية وليام آند ماري
معظم التغيرات في أماكن العمل التي تقود إلى خسارة الوظائف هي تغيرات يمكن إرجاع سببها إلى القفزات في التقدم التكنولوجي، وإن كان ازدياد الواردات هو ما يعتبر مسؤولاً عن ذلك.

١٧ **استخلاص العبرة الصحيحة حول الحمائية**
غاري هفباور، زميل رجينالد جونز أول، في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن العاصمة، وكوستانتينو بيشيدّا بحاثة مساعد في معهد بيترسون.
لجأت اقتصادات دول شرق آسيا التي دمرتها الحروب إلى السياسات الحمائية بشكل مؤقت لإنعاش اقتصادها. لكنها لم تحقق النمو السريع المستدام إلاّ بعد أن فتحت أسواقها أمام الواردات.

٢٠ **نموذج واضح للإصلاح**
جوناثان كيمبال مدير قسم دول جنوب شرق أوروبا في وزارة التجارة الأميركية.
إن الاختلاف في درجة النمو الاقتصادي بين العدد الكبير من دول المجموعة السوفياتية السابقة التي فتحت أسواقها وبين العدد القليل منها الذي لم يفعل ذلك، كبير وكاشف للأسباب.

٢٢ **كيف تحارب منظمة التجارة العالمية الحمائية؟**
كارلا أ. هيلز، رئيسة مجلس الإدارة والرئيسة التنفيذية لشركة هيلز آند كومباني.
تُشكّل منظمة التجارة العالمية أعظم سلاح يملكه العالم في وجه الحمائية.

مصادر إضافية

٢٥ **المراجع**

٢٧ **مصادر الانترنت**

مقدمة

يوفر لنا التاريخ والخبرات المتراكمة عبره الكثير من العَبر الهامة أثناء نظرنا إلى مستقبل النظام التجاري الدولي. وقد شكلت التجارة، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، دافعاً جوهرياً لا يمكن فصله عن التقدم الاقتصادي. فقد أسهمت الجولات الناجحة المتعاقبة لتحرير التجارة الدولية المتعددة الأطراف، سواء تحت مظلة الاتفاقية الدولية للتعريفات والتجارة (الغات)، أو تحت مظلة خليفتها، منظمة التجارة العالمية (WTO)، في إعادة بناء اقتصادات أوروبا التي دمرتها الحرب، ووفرت سبيلاً أثبت نجاحه للتنمية في الدول المستقلة والساعية إلى التحديث في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، كما أنها انتشلت مئات الملايين من سكان العالم من وطأة الفقر.

السفير جون ك. فيرونو

وقد دأب جميع الرؤساء الأميركيين الذين تولوا رئاسة الولايات المتحدة خلال العقود السبعة الماضية، بدءاً من الرئيس فرانكلين د. روزفلت، وانتهاءً بالرئيس الحالي جورج دبليو. بوش، على تقديم الدعم الثابت لسياسة تقليص الحواجز التجارية بين الولايات المتحدة وشركائنا في شتى أنحاء العالم. وقد كانت هناك قناعة مشتركة بينهم بأن التجارة تلعب دوراً رئيسياً في رفع مستوى المعيشة وزيادة الازدهار وتأمين تشكيلة أكبر من الخيارات المتوفرة لمواطنينا ولمواطني الدول الأخرى أيضا. ونتيجة لهذه السياسة، غدت الولايات المتحدة الأميركية أكثر الاقتصادات الرئيسية في العالم انفتاحاً، ويشكل هذا الانفتاح بالذات مصدراً واضحاً لقوة الاقتصاد. ووفقاً لإحصاءات "مؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولي"، ارتفعت المداخيل الأميركية بمقدار تريليون دولار أميركي سنوياً، أي ما يعادل ارتفاعاً قدره تسعة آلاف دولار أميركي في الدخل السنوي لكل أسرة، بفضل سياسة تحرير التجارة منذ العام ١٩٤٥.

ونحن نشهد الآن فترة من التحول السريع في السوق العالمي. ففي غضون السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وحدها، انضم حوالى ألفي مليون مستهلك وعامل إلى الاقتصاد العالمي نتيجة انهيار العوائق السياسية والتكنولوجية التي كانت تقف في طريق المشاركة في السوق. ويتعين علينا، لتمكين المزيد من الناس من متابعة تحقيق أحلامهم وتحسين دخل أسرهم، أن نطلق العنان لما تنطوي عليه التجارة من قدرة على تشجيع مزيد من النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أفضل.

ويقدّر البنك الدولي أن إزالة الحواجز التجارية بشكل تام يمكنه انتشال عشرات الملايين الآخرين الإضافيين من الفقر؛ ولذا، فمن الواضح أنه يترتب علنا واجب أخلاقي بالتوصل إلى سبيل للتقدم في المجال التجاري. وعلاوة على ذلك، ففي حين أنه يمكن لتخفيف عبء الديون والمساعدات الخارجية أن يقدما مساهمة ذات شأن في تنمية الدول الفقيرة، إلا أن التجارة وتحرير التجارة سيكونان على الأرجح أداتين حتى أكثر قوة لتقليص الفقر وتوفير الموارد الاقتصادية للمجتمعات كي تواجه أكثر احتياجاتها إلحاحية. وتشير تقديرات البنك الدولي أيضاً إلى أن الزيادة في الدخل السنوي في الدول النامية، التي ستنجم عن إلغاء الحواجز التجارية المفروضة على السلع والبضائع وحدها دون غيرها، ستبلغ ١٤٢ بليون (ألف مليون) دولار على أقل تقدير. ويفوق هذا المبلغ مبلغ الثمانين بليون دولار الذي قدمته الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية كمساعدات اقتصادية خارجية في العام ٢٠٠٥، حتى ولو أضفنا إليه مبلغ الـ ٤٢,٥ بليون دولار الذي سينجم عن إعفاءات الديون المقترحة.

إن المكاسب المحتمل جنيها من تحرير تجارة السلع المصنعة والخدمات والمنتجات الزراعية هائلة حقا. وقد كان تعليق مفاوضات "دورة الدوحة" التابعة لمنظمة التجارة العالمية في العام ٢٠٠٦ مخيباً للآمال بالنسبة لجميع المؤمنين بقدرة التجارة على تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الفرص الاقتصادية وتسهيل سبل التعاون السلمي بين الدول. وهذا هو ما جعل الرئيس بوش يصدر تعليماته إلى الممثلة التجارية الأميركية لمواصلة السعي إلى التوصل إلى اتفاقية متوازنة تحقق أهداف التنمية التي تنشدها دورة مفاوضات الدوحة.

إن الوتيرة السريعة للتغير في الاقتصاد العالمي وما ينتج عنها من تأثير، سلبي وإيجابي، على المناطق والنواحي المحلية والأفراد، تثير بواعث قلق يمكن تفهمها. وعلى كل مجتمع أن يستنبط وسيلة ما لمعالجة أمر أولئك الذين قد تكون سرعة التغير ونتائجه قد أربكتهم ولتلطيف تأثير المرحلة الانتقالية. أما التراجع وتشييد الجدران والحواجز والعوائق أمام حرية التجارة، فلا يُشكِّل الوسيلة الناجعة لمعالجة الأمر: إن الحواجز الاقتصادية تحمي قلة قليلة من الناس على حساب الكثرة الكثيرة، والدول التي تفشل في مقاومة إغراء اعتماد سياسات حَمائية تعرض نفسها لخطر تحويل اقتصادها إلى اقتصاد يتصف بنموّ أبطأ وقطاعات غير كفؤة وغير قادرة على المنافسة وبطالة أكثر تفاقماً وتضخم أكثر ارتفاعاً على المدى البعيد.

وثمة مردود اجتماعي واسع أيضاً لازدياد حجم التبادل التجاري: فالدول الأكثر ثراء تكون أكثر ميلاً إلى، وقدرة على، تكريس بعض مواردها للمحافظة على بيئتها. كما أن العاملين في الصناعات المرتبطة بالتصدير يتقاضون في العادة أجوراً أكثر ارتفاعاً من أجور نظرائهم العاملين في القطاعات الصناعية غير المتصلة بالتصدير. والمكاسب المتأتية عن التجارة هي الآن حقيقة ملموسة بالنسبة لمئات الملايين من الأفراد الذين يتوقف رزقهم ورزق أسرهم عليها.

ونرجو أن يتوقف قراء هذا العدد ملياً أمام كل مقالة من المقالات الواردة فيه، وأن يستخلصوا منها إدراكاً أكبر، وتفهماً أعمق، للفوائد التي يعود بها تحرير التجارة العالمية على تحسين نوعية حياة جميع البشر في جميع أنحاء العالم.

السفير جون ك. فيرونو
نائب الممثلة التجارية الأميركية

ما هي الأسباب الداعية إلى تحرير التجارة ؟

بقلم كرستينا ر. سفيلا

الصورة بإذن من ACDI/VOCA

سيذهب حوالي نصف مجمل الفوائد العالمية التي ستنجم عن التجارة الأكثر تحرراً سوف تذهب إلى مواطني الدول النامية، أمثال تاجرة الفاكهة الأنغولية التي تظهر في الصورة أعلاه.

الدليل واضح جلي. إن الانفتاح تجارياً يخلق الثروات للمجتمعات ما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي؛ أما إقامة الحواجز في وجه التجارة فيجعل وضع الناس والمجتمعات أسوأ إجمالاً ما كان عليه. وقد تعلمت الولايات المتحدة الأميركية هذا الدرس بعد فرض قانون الرسوم الجمركية المؤذي، المعروف بقانون سموت — هاولي، في العقد الثالث من القرن الماضي. ومنذ أن تخلت الولايات المتحدة الأميركية عن القانون المذكور، تصدرت العالم في فتح الأسواق الدولية مما غذى نمو الدول وتطورها وساعد في انتشال الملايين من الفقر. إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الفوائد التي ستنجم عن تحقيق تجارة حرة إلى حد أكبر في المنتجات الزراعية، والبضائع المصنعة، والخدمات، وسواها من المجالات. والدول النامية هي التي ستستفيد، بشكل خاص، إذا ما تم تحقيق الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فقد توصلت دراسات البنك الدولي إلى أنه يمكن انتشال عشرات الملايين من مستنقع الفقر عبر زيادة حجم التجارة العالمية.

هذا ما تقوله كريستينا ر. سفيللا، نائبة مساعد الممثلة التجارية الأميركية لشؤون العلاقات العامة وشؤون الاتصالات ما بين الحكومات.

"سوف نكافح في سبيل رفع عبء الفقر عن كاهل المجتمعات المنكوبة به- ليس فقط في الوقت الحاضر وإنما على الدوام. وزيادة حجم التجارة هو السبيل الأكيد لزيادة الثروة."

الرئيس جورج دبليو. بوش
١٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

يواجه عالم القرن الواحد والعشرين تحديات هائلة. فأكثر من بليون من سكان هذا العالم يعيشون في حالة فقر، وهي حالة تدمر الأسر والمجتمعات والدول على حدّ سواء. وتشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في أهداف تقليص الفقر في مختلف أرجاء هذا الكوكب، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومستويات معيشة أرفع، وخلق وظائف جديدة وفرص جديدة لمواطنيها.

وفيما تسعى هذه الدول إلى سبيل للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات دورة الدوحة الحالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، من المفيد التذكير بأن التجربة الفعلية والنظرية الاقتصادية قد أثبتتا أن الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة العالمية، بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة، يشكلان طريقة أثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو. فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر وسكاناً أفضل صحة ومعدلات تعليم أعلى ومعدلات أمية أكثر انخفاضاً

ومعايير أفضل للبيئة وحقوق العمال وفرصاً أكثر للاستثمار. أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك إذ إنها قد تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، إلا أن نتيجتها النهائية هي وضع البلد بأجمعه في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها من حيث الأرباح التي فاته جنيها والنمو الأبطأ، مما يعني شحًّا في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة.

النظرية والبرهان

لماذا تمارس الدول التجارة؟ إن المبّررات الفكرية للتجارة الحرة معروفة جيداً لعلماء الاقتصاد. وبعبارة بسيطة: إن الدول تستفيد من التخصص في إنتاج البضائع والخدمات التي تبرع في إنتاجها بأقصى حد من الكفاءة، ثم مبادلتها أو مقايضتها بالبضائع والخدمات التي تنتجها دول أخرى بنوعية أفضل وكلفة أقل. وفي مثل هذا الوضع، تستفيد الدول من الإنتاج الأكثر كفاءة ومن اتساع الخيارات المتاحة أمام المستهلك ومن الحصول على بضائع وخدمات أعلى جودة وأقل كلفة. فإزالة العوائق الحكومية المفروضة على التجارة تتيح للأفراد الوصول إلى مخزن العالم الأكبر لشراء الطعام والملابس والسلع المصنعة الأخرى وشراء الخدمات التي تشكل البنية التحتية للاقتصاد الحديث، بدءاً بالخدمات المالية وتوفير الاتصالات مروراً بخدمات النقل وحتى التعليم.

كما أن المنافسة تحفز مؤسسات الأعمال على الابتكار، وعلى تطوير عمليات وتقنيات إنتاج جديدة لخدمة المستهلك بشكل أفضل، وعلى دفع عجلة المعرفة. فعلى سبيل المثال، نرى أن تطوير التقنيات المتقدمة في مجال الكومبيوتر واكتشاف العقاقير المنقذة للأرواح ازدهرا في السنوات القليلة الماضية في ظل ظروف من الأسواق المفتوحة وفرص التصدير المؤاتية للنمو الاقتصادي، وكانت مقترنة بتطبيق لقوانين متشددة في حماية حقوق التأليف والنشر وحقوق الاختراع.

أما العوائق التي تقام في وجه المنافسة الحرة فتسفر عادة عن نقيض ذلك: صناعات محلية أقل كفاءة؛ وكلفة أعلى؛ ونوعية أدنى جودة؛ وخيارات أقل في السلع والبضائع والخدمات؛ وإبداع أقل؛ ونمو اقتصادي أبطأ.

ويقدم تاريخ القرن العشرين الاقتصادي لنا برهاناً مفحماً على الفوائد الهائلة التي عاد بها تحرير التجارة على مئات الملايين من البشر حول العالم. كما أن هذا التاريخ يقدم لنا، في الوقت نفسه، درساً قاسياً على الثمن الذي دفعه العالم نتيجة فرض الحواجز التجارية. ففي العام ١٩٣٠، فرضت الولايات المتحدة الأميركية حواجز تجارية لم يسبق لها مثيل لاعتقادها خطأ بأنه لا يمكن للمنتجين الأميركيين أن ينجحوا في منافسة المنتجين الأجانب، نظرا لرخص أجور اليد العاملة وسائر تكاليف الإنتاج في البلدان الأجنبية. وقد سن الكونغرس آنذاك قانون سموت – هاولي للتعريفة الجمركية الذي فرض حواجز جمركية مرتفعة بقصد حماية الأسواق الأميركية الداخلية من خطر المنافسة الخارجية. وكانت النتائج كارثية. فقد رد شركاء الولايات المتحدة التجاريون على هذه الإجراءات بإجراءات مماثلة هدفها حماية أسواقهم المحلية من المستوردات الأجنبية. وهكذا، انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة ٧٠٪ في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، الأمر الذي تسبب في تسريح عشرات الملايين من وظائفهم، وعمق أزمة الكساد العظيم الشهيرة، وأجّج التوترات السياسية التي ساعدت على اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ومنذ ذلك الحين، قام رؤساء الولايات المتحدة الأميركية المتعاقبون، شأنهم في ذلك شأن سائر مجالس الكونغرس المتعاقبة، بوضع الأسس والتوصل إلى إجماع على التعاون الاقتصادي السلمي وتشاطر الازدهار من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (اتفاقية الغات)، ثم من خلال المؤسسة التي خلفتها، منظمة التجارة العالمية. وقد توسعت منظمة التجارة العالمية التي بدأت بأعضاء اتفاقية غات الـ٢٣ الذين أسسوها في عام ١٩٤٧، حتى أصبحت تضم اليوم مئة وخمسين عضواً يمثلون جميع مستويات التطور الاقتصادي وجميع مناطق العالم، بالإضافة إلى أكثر من أربع وعشرين دولة أخرى تسعى حالياً للانضمام إلى عضويتها. أما الهدف الرئيسي فقد ظل هو ذاته لم يتغير: تقليص العوائق التي تقف في طريق التجارة وحفز تدفق تجاري جديد بين الدول، مما يشرع الأبواب على مصراعيها لجني منافع التطور والنمو الاقتصادي إلى أوسع حد ممكن. كما أن القوانين التجارية تؤمن أيضا، في ما تؤمنه، الدقة والشفافية، والقدرة على توقع توجهات التجارة الدولية، وتساعد في ترسيخ حكم القانون، وتفسح المجال أمام الدول لحل نزاعاتها التجارية بالطرق السلمية.

التجارة تخلق الثروة

لقد أثبتت التجربة والاختبار أن توسيع نطاق التبادل التجاري العالمي ضرورة أساسية للنمو الاقتصادي وجني الثروة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

فالانفتاح الاقتصادي لأسواق الولايات المتحدة شكّل حجر الزاوية لقوة هذه البلاد وازدهارها. وتملك الولايات المتحدة اليوم أضخم اقتصاد في العالم كما أنها أضخم مصدّر وأضخم مستورد في العالم. وقد ساعدت التجارة الأكثر تحرراً، منذ التسعينات من القرن الماضي، على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأميركي بنسبة حوالى ٤٧٪، وأتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة. وتؤمن الصادرات المصنوعة اليوم أكثر من سُدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأميركية، أي ما يقدر بحوالى ٥,٢ مليون وظيفة، يضاف إليها مليون فرصة عمل أخرى يؤمنها قطاع الصادرات الزراعية. وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين ١٣٪ و١٨٪ على معدل الأجور القومي.

هذا، وتستفيد الأسر في الولايات المتحدة الأميركية أيضا من حرية واسعة في اختيار مشترياتها من بين شتى السلع الواردة إليها من مختلف أنحاء العالم. ويقدر ما تولده الاتفاقيتان التجاريتان الكبيرتان اللتان تم إبرامهما خلال التسعينات من القرن الماضي، وهما اتفاقية التجارة العالمية في دورة الأورغواي، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) المعقودة بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك، من قدرة شرائية إضافية لكل أسرة أميركية مؤلفة من أربعة أشخاص بما بين ١٣٠٠ و ٢٠٠٠ دولار أميركي سنويا.

أما بالنسبة للدول النامية، فإن فوائد الانفتاح التجاري المقترنة بإصلاحات داخلية تدعم السوق قد ثبتت هي أيضاً بالتجربة، وفرص تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتقليص الفقر من خلال تحرير التجارة فرص لا يستهان

بها. فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات (إذ بلغ معدل نموه السنوي ٥ بالمئة) على سرعة نموه في الدول النامية الأخرى (التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها ١,٤ بالمئة فقط).

أما بالنسبة للفقر، فإن أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، البروفسور خافيير سالا-إي- مارتين، يرى أن معدلات الفقر حول العالم قد انخفضت بشكل بارز خلال العقود الثلاثة الماضية. فهو يقدّر أن عدد الفقراء في العالم كان في العام ٢٠٠٠ أقل بما بين ٢٥٠ مليون نسمة و٥٠٠ مليون نسمة عما كان عليه في العام ١٩٧٠، وأنه رافق ذلك انخفاض في حدة الفوارق في الدخل الفردي في العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم. فالصين مثلا، فتحت أسواقها بنشاط كبير ووسعت تجارتها العالمية، مما أدى إلى انتشال أكثر من ٢٥٠ مليون صيني من الفقر. أما تشيلي التي فتحت هي أيضاً أسواقها بنشاط أمام التجارة العالمية فقد نجحت هي الأخرى في تخفيض معدل الفقر فيها بأكثر من النصف، إذ انخفض معدل الفقر فيها من نسبة ٤٦٪ في العام ١٩٨٧ إلى نسبة تقارب ١٨٪ في العام ٢٠٠٤. ومن الجهة الأخرى، فإن دول المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، وهي منطقة كانت أقل انفتاحاً بكثير على التجارة العالمية، شرعت الآن فقط بالبدء في فتح أسواقها وتوسعة تجارتها بشكل سيقلص الفقر الذي تفاقم فيها.

أسوشيتدبرس إيمجز / أميت برغاقا

بعض البلدان التي بدأت تفتح أسواقها التجارية للبضائع المستوردة، كالهند، باتت توفر لمستهلكيها خيارات أكثر بكثير في مجال البقالة وغيرها من السلع.

وتشير الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولية، إلى أنه يمكن للتجارة العالمية الحرة أن تنتشل عشرات الملايين الآخرين من براثن الفقر، وأن تضخ ٢٠٠ بليون (ألف مليون) دولار أميركي في اقتصادات الدول النامية. إلا أنه يتعين، كي تتمكن الدول النامية من الاستفادة بشكل تام من فوائد تحرير التجارة، أن تكون هذه السياسة مقرونة بإصلاحات داخلية أخرى، مع توفير المساعدات وتعزيز القدرات الذاتية.

وفي ما يتعلق بتعزيز القدرات التجارية، جعلت الولايات المتحدة الأميركية في رأس سلم أولوياتها إمداد الدول النامية بالأدوات لتمكين هذه الدول من الاستفادة من نظام التجارة العالمية الراهن. فالولايات المتحدة الأميركية هي الدولة التي تقدم، كدولة منفردة، أضخم مساعدات تتعلق بالتجارة، وهي مساعدات تتضمن البنية التحتية المادية المتصلة بالتجارة. وقد بلغ مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من هذه المساعدات في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٦، ٥,٦ بليون دولار من المنح.

تحرير التجارة والتنمية

تعتبر الدول النامية من الدول التي يرجح أن تستفيد إلى حد كبير من تحرير التجارة متعددة الأطراف في المنتجات الزراعية والسلع المصنوعة والخدمات إلى حد أكبر خلال دورة مفاوضات الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

الزراعة: يعيش أكثر من ٧٠٪ من الفقراء في الدول النامية في الأرياف. وتتفق دراسات البنك الدولي مع دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على أن أهم ما يمكن للدول الصناعية المتقدمة القيام به لمنفعة الدول النامية هو إجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الزراعية. ومن شأن قيام الدول المتقدمة والنامية على السواء بإلغاء تشويهاتها لسوق المتاجرة بالسلع الزراعية، أن يعود بحوالى ثلثي (٦٣٪) الفوائد الناجمة عنه لمصلحة الدول النامية. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن نسبة ٩٣٪ من المكاسب الإنعاشية المتأتية عن إزالة التشوهات في التجارة العالمية في المجال الزراعي سوف تتحقق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، في حين أن ٢ بالمئة فقط من المكاسب سينجم عن تقليص المساعدات الحكومية الرسمية للصادرات و٥ بالمئة سينجم عن تقليص الدعم المحلي. والواقع هو أن جميع المكاسب الإنعاشية التي ستنجم عن إزالة التشوهات في التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والتي ستحظى بها الدول النامية ستكون نتيجة لإلغاء التعريفات المفروضة على الواردات الزراعية.

البضائع: يقدر البنك الدولي، أن الدول النامية ستجني ثمار حوالي نصف الفوائد الاقتصادية الدولية الناتجة عن تحرير تجارة البضائع والسلع. فالزيادة السنوية المتوقعة في دخل الدول النامية بحلول العام ٢٠١٥ تقدر بمبلغ ١٤٢ بليون دولار أميركي، أي ٤٩٪ من المكاسب الإجمالية العالمية. ولدى أخذنا التحولات الديناميكية في اقتصادات الدول بالحسبان، ترتفع هذه الزيادة المقدرة إلى مبلغ ٢٥٩ بليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٥٦٪ من مجمل المكاسب التجارية العالمية. والحواجز التجارية في الدول النامية هي أكثر منها في الدول المتقدمة. ويرى صندوق النقد الدولي أن القيود المفروضة على التجارة في الدول النامية تزيد بأربع مرات عما هي عليه

في الدول الغنية. ونظراً لكون ٧٠٪ من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تتاجر بها الدول النامية تدفع إلى دول نامية أخرى، يمكن للدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط أن تستفيد من إلغاء حواجزها وأن تحفز تدفق مزيد من النشاط التجاري بين دول الجنوب.

الخدمات: تشكل الخدمات الآن، مصدر العمالة الرئيسي في اقتصاد البلدان النامية، وقد تصل نسبتها إلى ٥٠٪ من الوظائف في أميركا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي وشرق آسيا. والخدمات هي المستقبل للدول النامية، لأن قطاع الخدمات هو القطاع الأسرع نمواً بين مكوّنات الناتج الاقتصادي الإجمالي فيها، كما أنه أكبر مجال من مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). فقطاع الخدمات يستقطب نسبة ٦٠٪ من الاستثمارات العالمية المباشرة، وقد ارتفع المبلغ المستثمر فيه من ٨٧٠ بليون (ألف مليون) دولار أميركي في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٩ تريليون (مليون مليون) دولار في العام ٢٠٠٤. ونظراً لكون القيود المفروضة على تجارة الخدمات كثيرة ومتشعبة، فإن الفائدة التي ستنجم عن تقليصها ستكون جمة. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير أصدره البنك الدولي حديثاً أن الدول التي تملك قطاعاً حراً للخدمات المالية قد حققت نمواً أسرع بنسبة ١٪ من النمو الذي حققته الدول الأخرى. وتقدر دراسة صادرة عن جامعة مشيغان أن تحرير سوق الخدمات كفيل وحده بإنتاج أكثر من ثلثي المكاسب الاقتصادية العالمية التي ستنجم عن إلغاء الحواجز التجارية.

التجارة والبيئة

يمكن لتحرير التجارة دعم التنمية المستديمة، وينبغي أن يفعل ذلك. وبوجه عام، تميل الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من موارد المجتمع للمحافظة على بيئتها وصيانتها. وفي منظمة التجارة العالمية، تبشر دورة مفاوضات الدوحة بإمكانية عظيمة للنجاح في التوصل إلى حالات يفوز فيها الجميع ولا يكون هناك أي خاسرين في ما يتعلق بالتجارة والبيئة، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية. وعلى سبيل المثال، إن الكثير من المنظمات البيئية غير الحكومية البارزة، مثل منظمة "أوشيانا" (Oceana) والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF)، قد أيد جهود وزراء التجارة الرامية، كجزء من مفاوضات الدوحة، إلى وقف المساعدات الحكومية الرسمية المضرة بالأسماك، إذ تؤدي إلى الإفراط في صيد ثروات المحيطات واستنفاد المخزون من الأسماك. وعلاوة على ذلك يمكن لتحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية أن يدعم أهداف التنمية المستديمة من خلال زيادة إمكانية الحصول بكلفة أقل على تكنولوجيات بيئية أساسية في مجالات مثل إدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإعادة تأهيل التربة والمياه، وحماية الغلاف الجوي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

الطريق الأرشد

إن الدول المتقدمة والنامية، على حدّ سواء، تقف الآن أمام خيارات في ما يتعلق بتوجه سياستها التجارية. وقد يقع صناع القرار، في خضم الاقتصاد العالمي سريع التقلُّب، فريسة لإغراء حماية أسواقهم القومية من المنافسة الخارجية وإقامة حواجز جديدة تفيد مجموعة ضئيلة نسبياً على حساب الأغلبية الساحقة من المنتجين والعمال والمستهلكين. وتنصح النظريات الاقتصادية والأدلة الناجمة عن التجارب الفعلية باعتماد سبيل أكثر حكمة. فسياسة الانفتاح التجاري شكلت أساساً للنمو الاقتصادي والازدهار، ولرفع مستويات المعيشة، ولتحسين حياة ملايين لا تحصى من سكان مختلف الدول حول العالم.

والولايات المتحدة الأميركية على استعداد تام لإزالة ما تبقى من الحواجز الجمركية لدى قيام الأطراف الأخرى بالمثل وخلق تدفق تجاري سيعود بالفائدة على المؤسسات التجارية الكبيرة والصغيرة وعلى العمال والمزارعين والعائلات. إن المكاسب التي سيتم تحقيقها لمئات الملايين الآخرين الذين ينشدون مزيداً من الحرية والفرص وسبيلاً يخرجهم من الفقر تعني أنه لا مناص من توسعة أسواق جديدة في الخارج.■

بين الحمائية والسياسة

بقلم بروس ستوكس

جوزف كيلر وفردريك أوير، مجلة باك، عدد 3 حزيران 1896

ما فتئت الحمائية تثير النزاع منذ فترة طويلة. ويسخر هذا الرسم الكاريكاتوري من البرنامج السياسي الحمائي الذي اعتمده المرشح وليام مكينلي في الانتخابات الرئاسية الأميركية للعام 1896

للحمائية تاريخ طويل. فقد لجأت الحكومات تحت وطأة الضغوط السياسية، في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلى حماية منتجي المنسوجات والسيارات والسلع الزراعية وغيرهم من منتجيها من منافسة البضائع المستوردة. وفي بعض الدول، يحظى المزارعون بالحماية رغم ضآلة أعدادهم، ليس لسبب سوى ما يتمتعون بها من قوة كبيرة لا تتناسب مع عددهم في الانتخابات. وحيث أن مشكلة الحمائية هي مشكلة سياسية، فإن علاجها يجب أن يكون سياسياً أيضا.

بروس ستوكس هو محرر العمود الخاص بالاقتصاد الدولي في مجلة ناشونال جورنال.

إن الحمائية، التي تعني تحديداً الجهود الحكومية لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، سياسة ذات جذور عميقة في سياسات الدول في جميع أنحاء العالم. وهي تأتي كاستجابة للمصالح الخاصة، وكانعكاس للقلق الشعبي إزاء صدمة التغيير، في آن معاً. أما الثمن الاقتصادي الذي تفرضه فمرتفع جدا.

إن مقاومة تحرير التجارة وجذورها السياسية ليست بجديدة على الإطلاق. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، فرضت بريطانيا رسوماً جمركية على الواردات تهدف إلى "حماية" المزارعين البريطانيين وملاّكي الأراضي الزراعية من منافسة الواردات من الحبوب الأجنبية رخيصة الثمن لمحاصيلهم. لكن هذه الرسوم الجديدة المفروضة على الواردات ما لبثت أن تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المدن الإنكليزية، مما أرغم أرباب العمل على دفع رواتب أعلى للعمال كي يتمكن عمالهم من تحمل نفقات طعامهم. وفي العام ١٨٤٦، وبعد صراع طويل داخل البرلمان تم إلغاء هذه القوانين، التي عرفت باسم قوانين الذرة، مما شكل أول مؤشر على صعود النجم السياسي للطبقة الوسطى الجديدة في المجتمع البريطاني.

وقد هيمنت نزاعات مماثلة حول التعريفات الجمركية على السياسة الأميركية طوال معظم القرن التاسع عشر. وخلال الفترة المؤدية إلى الحرب الأهلية الأميركية التي دارت رحاها من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٥، أرادت ولايات الشمال الصناعية فرض تعريفات جمركية عالية من أجل حماية مصالح صناعتها الناشئة من خطر المنافسة الأوروبية. بينما كانت ولايات الجنوب تسعى إلى تعريفات جمركية مخفضة لأنها كانت تستورد معظم حاجاتها الاستهلاكية من الخارج، ابتداء من الأقمشة وانتهاء بالمعدات الزراعية. ومما يدل على مدى أهمية هذه المسألة أن جيفرسون دايفس، رئيس الولايات الكونفدرالية الأميركية (الجنوبية) التي أعلنت انفصالها عن الاتحاد، خصص الجزء الأكبر من خطاب تنصيبه في العام ١٨٦١، للتحدث عن ضرورة الرسوم الجمركية المنخفضة لا للتحدث عن مسألة الرق.

مزارعون يحتجون في فرنسا. حيث يمنحهم النظام السياسي قوة انتخابية تفوق نسبتهم العددية بين السكان

وبعد مرور ثلاثة أرباع القرن، شكلت الحمائية المنبثقة عن أسباب سياسية استجابة عالمية شاملة لأزمة الكساد العالمي العظيم. فخلال حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام ١٩٢٨، تعهد هربرت هوفر، مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة، برفع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة لمساعدة المزارعين الأميركيين الذين عانوا لسنوات من تدهور أسعار سلعهم. وعندما بدأ تحرك الكونغرس لسن التشريعات التي تعهد بها هوفر، أضافت جماعات المصالح الخاصة من القطاع الصناعي الحمايات الجمركية الخاصة بها.

وقد أدى قانون سموت – هاولي للتعرفة الجمركية، الذي تم سنه في حزيران/يونيو ١٩٣٠ نتيجة لتلك التعهدات، إلى رفع التعريفات الجمركية في أميركا إلى مستويات من أعلى ما شهده التاريخ الأميركي. وجاءت ردّات الفعل الأجنبية على شكل زيادات جمركية جعلت التجارة العالمية تنزلق في دوامة من التقلص السريع. وبحلول العام ١٩٣٤، كانت التجارة العالمية قد تقلصت إلى ثلث الحجم الذي كانت عليه في العام ١٩٢٩.

تجارة الأقمشة والملبوسات

لقد انحسرت الحماية الجمركية إلى درجة كبيرة في العصر الحديث بفضل نصف قرن من المفاوضات الدولية المؤدية إلى تقليص القيود الجمركية المفروضة على التجارة العالمية. لكن الحمائية ما زالت اليوم ظاهرة سياسية كما كانت آنذاك. فمجموعات المصالح الخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات لا زالت على نفس مقاومتها لفتح الأسواق لأنها تريد المحافظة على هيمنتها على السوق المحلية ولكونها تخشى الأسعار الأكثر انخفاضاً والتكنولوجيا المبتكرة التي تمثلها المنافسة الأجنبية.

وتشكل الحماية التي ظلت تمنح لصناعة الملابس والمنسوجات في جميع أنحاء العالم حتى عهد قريب، نموذجاً كلاسيكياً على كيفية دفاع مثل مجموعات المصالح الخاصة هذه عن نفسها من الواردات. وقد ظهرت القيود المفروضة على تجارة الأقمشة والملابس لأول مرة في الخمسينات من القرن الماضي حينما شرعت الدول النامية بمنافسة المنتجين في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وفرضت اتفاقية ترتيبات المنسوجات المتعددة الأطراف التي أُبرمت في العام ١٩٧٤ كميات محدّدة (كوتا) للواردات من كل نوع من هذه المنتجات، كما حدّدت التعريفات الجمركية التي تُفرض على هذا القطاع التجاري. وقد كلفت هذه الخطوة الحمائية المستهلك الأميركي ٢٠ مليار دولار سنوياً من خلال ارتفاع أسعار القمصان والسراويل والملابس الداخلية. وقدّر البنك الدولي أن كل وظيفة تمت المحافظة عليها في أميركا أو أوروبا من خلال هذه التعريفات حرمت ٣٥ عاملاً في الدول الأفقر من العمل.

ومع ذلك، نظراً لما كان يتمتع به منتجو النسيج والملبوسات والاتحادات العمالية التي تمثل العاملين في هذا القطاع من نفوذ سياسي في أميركا وأوروبا، ظلت القيود المفروضة على التجارة سارية المفعول حتى العام ١٩٩٣، عندما وافقت الدول الغنية أخيراً على إلغائها. وحتى بعد ذلك، تطلب إلغاؤها التدريجي عقداً كاملا. وهكذا، لم يتم تحرير تجارة الأنسجة والملبوسات إلا في العام ٢٠٠٥، أي بعد نصف قرن من بدء فرض القيود الحمائية عليها. وما زالت هذه التجارة تواجه، حتى في وقتنا الحاضر، بعض الرسوم الجمركية العالية جداً.

حماية صناعة السيارات

يمكن أن تطبق الحمائية أيضاً على المنتجات الأغلى ثمناً، كالسيارات مثلاً. وقد شهدت صناعة السيارات إجراءات حمائية فرضتها جهات سياسية نافذة ذات مصالح خاصة في كل من اليابان وكوريا والصين والولايات المتحدة الأميركية، في أوقات مختلفة.

ففي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، واجهت صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأميركية أول منافسة أجنبية شرسة، عندما اقتحمت شركات صنع السيارات اليابانية السوق الأميركية. وعندما تعاظمت حصة اليابان من سوق السيارات في أميركا، أقنعت أكبر ثلاث شركات لصنع

السيارات في أميركا، أي شركات فورد وكرايزلر وجنرال موتورز، السلطات الفدرالية بفرض حد أعلى لعدد السيارات التي يمكن لليابان شحنها إلى الولايات المتحدة. وقد وافقت إدارة الرئيس ريغان في العام ١٩٨١ على فرض هذه القيود، رغم مخالفتها المبدئية لإيمان الرئيس ريغان باقتصاد السوق، نظراً لكون قطاع صناعة السيارات وقطع الغيار العائدة لها كان من الموظّفين الرئيسيين للعمال في أميركا. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الوظائف تتركز في ولايات بالغة الأهمية السياسية، مثل مشيغان وأوهايو وإلينوي، كانت تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير على الكونغرس وعلى الانتخابات الرئاسية.

وجاءت هذه الكوتا السنوية المحددة لعدد السيارات اليابانية المستوردة بنتائج مناقضة لما ابتغاه من فرضوها إذ إنها شجعت شركات السيارات اليابانية على تغيير تشكيلة أنواع السيارات المصدرة إلى الولايات المتحدة بحيث زادت عدد السيارات الأغلى ثمنا، حيث الأرباح أعلى، وخفضت عدد السيارات القليلة الثمن والصغيرة الحجم. وتشير التقديرات إلى أن الكوتا أدت في ذروتها خلال أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، إلى ضخ خمسة بلايين دولار أميركي من الأرباح الإضافية سنويا إلى صناعة السيارات اليابانية التي تمكنت آنذاك من بيع سياراتها المحددة في الكوتا بنسبة ربح أعلى. ورغم هذه الإجراءات الحمائية استمرت صناعة السيارات الأميركية بالتراجع أمام نظيرتها اليابانية في السوق الأميركية، لأن الشركات اليابانية المنتجة للسيارات، مثل تويوتا ونيسان وهوندا، ما لبثت أن تخطت هذا الحاجز التجاري وتغلبت عليه إذ بدأت بإنتاج السيارات اليابانية في الولايات المتحدة نفسها.

وأميركا ليست الدولة الوحيدة التي تلجأ إلى التدابير الحمائية تحت الضغط السياسي. ففي كوريا الجنوبية مثلا، لم تبع شركات السيارات الأجنبية اليابانية والأميركية والأوروبية سوى ثلاثين ألف سيارة في البلاد في عام ٢٠٠٥، أي ما نسبته فقط ٣,٣٪ من مجمل حجم سوق السيارات الكوري. وفي السنة ذاتها، باعت شركات السيارات الكورية ما يزيد عن ١,٥ مليون سيارة كورية في الخارج. فالتعريفات الجمركية على السيارات، البالغة ٨٪، مع بعض الضرائب على حجم المحرك، تضيف حوالى ٩ آلاف دولار أميركي إلى سعر كل سيارة ثمنها ٣٠ ألف دولار مستوردة إلى كوريا. وعلاوة على ذلك، عمدت الحكومة الكورية حتى فترة قريبة إلى التدقيق في الحسابات الضريبية لكل كوري يُقدَم على شراء سيارة أجنبية، وهي وسيلة ضغط أكيدة المفعول لثني المواطنين عن شراء السيارات الأجنبية.

نفوذ انتخابي لا يتناسب مع الحجم العددي للفئة الناخبة

لعل الهيكلية الدستورية التي تتم ضمنها صياغة السياسات التجارية، والتوازن التجاري-الاقتصادي المتغير داخل المجتمعات الحديثة، ونشوء رأي عام حول القضايا التجارية حول العالم، هي أفضل ما يوضح سبب تمتع مجموعات المصالح الخاصة بالقدرة على التأثير في السياسة التجارية الأميركية، ويوضح ما إذا كانت ستستطيع الاستمرار في ممارسة هذا التأثير. ويمكن للمصالح الخاصة في الكثير من الأحيان استغلال الأنظمة السياسية لصالحها نظراً لكونها تعكس حقائق اقتصادية وسياسة لم تعد موجودة في الواقع.

ففي الولايات المتحدة الأميركية، يمثل أعضاء مجلس النواب الأميركي أفراد الشعب. وهناك نائب واحد عن كل ٦٥٠ ألف مواطن تقريبا. أما أعضاء مجلس الشيوخ فيمثلون أرض الولايات. ولكل ولاية، مهما كان عدد سكانها، عضوان يمثلانها في مجلس الشيوخ. ويمثل هذا الترتيب اتفاقاً تم التوصل إليه في القرن الثامن عشر إبان وضع الدستور الأميركي بهدف إيجاد توازن بين مصالح الولايات الكبيرة والصغيرة. والنتيجة التي أدى إليها هذا الترتيب في القرن الحادي والعشرين الحالي هي منح المصالح الزراعية نفوذاً كبيراً لا يتناسب مع حجمها في مجلس الشيوخ، مما يعزز تأييد المساعدات الحكومية الرسمية للقطاع الزراعي التي يمكن أن تشوه التجارة.

لكن أميركا ليست وحيدة في انحياز دستورها إلى السياسة الحمائية. ففي فرنسا مثلا، رغم أن نسبة المزارعين الفعليين لا تتجاوز ٤٪ من الناخبين الفرنسيين، إلا أن إقبالهم الكبير على الاقتراع يرفع تلك النسبة بحيث تشكل أصواتهم ٨٪ من مجمل الأصوات التي يتم الإدلاء بها فعلاً في الانتخابات العامة. كما أن النظام الانتخابي الفرنسي يعطي المزارعين الفرنسيين فرصة للوصول إلى المناصب المنتخبة تتجاوز حجمهم العددي. وأكثر من ثلث محافظي (أو رؤساء بلديات) المدن الفرنسية اليوم هم إما مزارعون متقاعدون أو يمارسون الزراعة. وبما أن مجالس البلديات هي التي تنتخب أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، فلا عجب في أن يكون المزارعون ممثلين في ذلك المجلس بنسبة تفوق حجمهم. هذا، ويُلاحظ أن هذه المفارقة بين نسبة المزارعين في مجلس الشيوخ ونسبتهم في عدد السكان الإجمالي قد تضاعفت تقريباً في العقود الأربعة الماضية.

يضاف إلى هذا أن طبيعة الانتخابات الرئاسية الفرنسية تجعل من الصعب على المرشح للرئاسة تجاهل مصالح المزارعين في البلاد. فنظام الدورة الحاسمة، حيث ينتقل المرشحان الحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الانتخابية الأولى إلى التنافس في دورة ثانية، يمنح المزارعين، الذين تنتمي أغلبيتهم الساحقة إلى الأحزاب السياسية اليمينية، نفوذاً كبيراً في اختيار مرشح المحافظين. ففي العام ١٩٨٨ على سبيل المثال، شكلت أصوات المزارعين صوتاً واحداً من كل أربعة أصوات مُنحت لجاك شيراك، مرشح المحافظين الذي فاز في الدورة الأولى من الانتخابات. وليس من المستغرب والحالة هذه أنّ شيراك اعتُبر في كثير من الأحيان صنيعة القطاع الزراعي المنظم.

وتمكن هذه الخصوصيات التي تميز النظام السياسي الفرنسي صناعات قوية أخرى في المناطق الفرنسية المختلفة، مثل صناعة النسيج والإلكترونيات، من ممارسة ضغط مماثل. ويسهم هذا في إضعاف الـ"Patronat"، وهي الجمعية التجارية الرئيسية للصناعة الفرنسية، ويسكت معارضتها لجماعات الضغط (اللوبي) الزراعية ولسواها من القوى المؤيدة للسياسة الحمائية.

والوضع مشابه في الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية، حيث يتمثل ناخبو الأرياف بنسبة من المقاعد تفوق حجمهم العددي بهامش يبلغ ثلاثة إلى واحد. وقد أدى نفوذ المقترعين المزارعين هذا الذي لا يتناسب مع عددهم إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الأغذية المستوردة، الأمر الذي يجبر المستهلك الكوري على دفع بعض أغلى الأسعار في العالم ثمنا للحم البقر والفواكه والخضار.

ولكن التجربة اليابانية تشير إلى أنه يمكن لتغيير الترتيبات الدستورية أن تحدث أثراً تحويلياً في السياسة الضاغطة باتجاه الحمائية. فحتى العقد الثامن من القرن الماضي كان تحديد الدوائر الانتخابية التي ترسل ممثلين إلى مجلس النواب "الدييت" الياباني يعكس توزيع السكان الذي كان قائماً في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، حينما كان ثلث السكان فقط

أسوشيتدبرس/ إيسو إينوي

مزارعون يابانيون يحتجون على اتفاقيات التجارة التي تفتح الأسواق الزراعية أمام مزيد من المنافسة الخارجية

يعيش في المدن بينما يعيش الثلثان الباقيان في الأرياف. إلا أنه بحلول الثمانينات من القرن الماضي كان ثلاثة أرباع السكان قد باتوا يعيشون في المدن. ونتيجة لذلك، كان انتخاب عضو في مجلس الديت يحتاج إلى عدد من أصوات سكان المدن يبلغ خمسة أضعاف ما يحتاجه من أصوات سكان الأرياف. وكان بين النتائج الجانبية التي أفرزها هذا النفوذ الريفي فرض تعريفة جمركية بلغت ٧٠٠٪ على الرز المستورد وجعل القطاع الزراعي الياباني من أكثر القطاعات الزراعية حماية في العالم.

ولكن إصلاح النظام الانتخابي الياباني في العام ١٩٩٤ قلص بشكل دراماتيكي التباين بين تمثيل سكان الريف وسكان المدن في المجلس التشريعي. ودفع هذا التبدل في ميزان القوة الانتخابية الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي سيطر على السياسة اليابانية منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تحويل نفسه من حزب ريفي إلى حزب مدني، له أولويات سياسية جديدة مختلفة. وقد تم تحويل المساعدات الحكومية الرسمية التي كانت تُمنح إلى المزارعين إلى سكان المدن، وفي حين أن اليابان ما زالت بعيدة عن أن توصف بأنها اقتصاد حر منفتح، إلا أنها تستورد اليوم أكثر بكثير مما كانت تستورد في أي وقت مضى.

ازدواجية الموقف الشعبي

تخضع السياسات التجارية أيضا للازدواجية العميقة في الموقف الشعبي إزاء التجارة العالمية.

فمن حيث المبدأ، ينظر الناس في جميع أنحاء العالم إلى العولمة على أنها شيء جيد ومفيد لعائلاتهم ولأوطانهم. فمن الاستطلاع الذي أجراه "مشروع بيو للمواقف العالمية" في العام ٢٠٠٢ يتبّين أن أغلبية كانت تصل إلى ٦٠٪ على الأقل في ٢٥ دولة من أصل الـ ٤٤ دولة التي شملها الاستطلاع اعتبرت العولمة أمراً جيدا. وكان الأفارقة، الذين يعيشون في أشد القارات فقراً، أكثر المتحمسين للعولمة. فقد قال سبعة من كل عشرة ممن أجابوا على أسئلة الاستطلاع في أوغندا إن ازدياد التجارة العالمية يفيد بلدهم. وأيد هذا الرأي ثلثا النيجيريين تقريبا. كما قال أكثر من نصف الفيتناميين الذين يعتبر اقتصادهم ثاني أسرع اقتصاد آسيوي تنامياً إن العولمة كانت مفيدة لهم.

إلا أن استطلاعاً أحدث للرأي قام به صندوق مارشال الألماني توصل إلى وجود ازدواجية في الموقف الشعبي الأوروبي والأميركي إزاء التجارة. فقد أيد سبعة من كل عشرة أميركيين التجارة العالمية في العام ٢٠٠٦، مقارنة بتأييد ثلثي الأميركيين لها فقط في العام ٢٠٠٥. وأعربت حتى نسبة أكبر من الأوروبيين، ثلاثة من كل أربعة، عن تأييدها للتجارة في ذلك العام، مقارنة بتأييد اثنين من كل ثلاثة لها في العام ٢٠٠٥. إلا أن أكثر من نصف الفرنسيين وحوالى ثلث الأميركيين لا يؤيدون تحرير التجارة إلى حد أكبر. كما أن نصف الألمان وثلاثة أخماس الأميركيين والفرنسيين يعتقدون أن التجارة الأكثر تحرراً تقضي على فرص عمل يفوق عددها عدد فرص العمل التي تستحدثها.

وعلى وجه الإجمال، يبدو أن الأميركيين والأوروبيين يؤيدون التجارة الحرة من حيث المبدأ، إلا أنهم يؤيدون الحمائية على أرض الواقع. فالأشخاص أنفسهم الذين يؤيدون التجارة الحرة كفكرة فلسفية يدعمون أيضاً فرض تعريفات على ما يستورد من الفولاذ، على سبيل المثال، إذا ما كانت تلك التعريفات ستحمي فرص العمل المحلية.

وتكمن المأساة في الحمائية في الثمن الاقتصادي الذي تفرضه على الاقتصادات القومية، سيما الفقيرة منها. فقد خلصت دراسات أجراها البنك الدولي أخيراً إلى أن إزالة الحواجز الحمائية في بعض الدول النامية أدت إلى ازدياد النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين ١,٢٪ و٢,٦٪. وبالإضافة إلى ذلك، أعقب تحرير التجارة تنامٍ سريع في حجم الاستثمارات وفي حجم الصادرات من السلع والخدمات.

وعلى الرغم من هذه الفوائد الاقتصادية المتأتية عن إلغاء الحمائية، تشير جذورها السياسية وتاريخها الطويل إلى أن الحواجز الموضوعة في طريق التجارة الحرة ستبقى قائمة كعائق أمام الرخاء الاقتصادي لسنوات قادمة وإلى أنه لن يكون من الممكن التغلب على الحمائية إلا من خلال معالجتها سياسيا.

■

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء ولا سياسات حكومة الولايات المتحدة.

على الدول النامية فتح أسواقها أمام بعضها بعضاً

بقلم ديفيد دولار

اسوشتيدبرس ايمجز/ ذا إنغ كوون

ازدادت الخيارات المتوفرة أمام من يودون شراء السيارات في ماليزيا بعد فتحها أسواقها أمام السيارات المستوردة من الدول المجاورة في جنوب شرق آسيا.

إن نصف الفوائد العائدة إلى الدول النامية جرّاء الاتفاقيات التجارية الدولية المتعددة الأطراف، والمتعطلة حالياً، سوف تتحقق من خلال زيادة تسهيل دخول بضائعها إلى أسواق سواها من الدول النامية. كما أن مكاسب هذه الدول النامية الناجمة عن تقليصها الحواجز التي تضعها أمام التجارة الزراعية ستفوق المكاسب التي ستحققها من تقليص الدول الغنية لحواجزها. وإن كان من الضروري تحقيق هذا الأمر الأخير أيضا.

بما أن ثلثي التعريفات الجمركية المفروضة على البضائع المصنعة التي تدفعها الدول النامية تذهب إلى سواها من الدول النامية الأخرى، فإنه يمكن لتحرير التجارة إلى حد أكبر أن يجتذب الاستثمارات الأجنبية ويدفع عجلة النمو في هذه الدول. ويتطلب استكمال جولة الدوحة من المفاوضات التجارية الدولية قيادة حقيقية من جانب الدول النامية، خصوصاً البلدان الكبيرة منها التي سبق لها وأن جنت فوائد كثيرة من العولمة.

ديفد دولار هو المدير الإقليمي للبنك الدولي لشؤون الصين ومنغوليا.

لقد تعثرت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد تنهار تماما. وكان المفترض أن تكون جولة تحرير التجارة هذه "جولة التنمية" من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، الجولة التي ستعود بالفوائد على الدول النامية على وجه الخصوص، حيث يقطن بليون (ألف مليون) نسمة يعيش الواحد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم، وحيث يقطن ٢,٦ بليون شخص آخر يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم. فكيف يمكن لدورة جديدة من تحرير التجارة أن تساعد الدول الفقيرة؟

فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية

إن أوضح القضايا للعيان، والقضية التي حظيت بأكبر قد من الاهتمام، هي قضية استمرار حماية الدول الغنية للمنتجات الزراعية. فاليابان تحمي سوق الأرز وأسواقاً أخرى. والولايات المتحدة وأوروبا تقدمان مساعدات حكومية رسمية لحماية المزارعين. وقد قدر البنك الدولي أخيراً ما ستجنيه الدول النامية من أرباح فورية سنوية لو قامت الدول الغنية بتحرير الأسواق الزراعية تحريراً كاملاً بـ٢٦ بليون دولار. وإذا وضعنا هذا الرقم في سياقه الصحيح، نرى أنه يمثل حوالى نصف المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة. ولذا فإن فتح الأسواق التجارية الزراعية في

الدول الغنية يشكل قضية مهمة.

وهناك حقيقة أخرى لم تتم تغطيتها على نطاق واسع هي أن تحرير الأسواق التجارية الزراعية في الدول النامية من شأنه هو الآخر أن يؤمن لهذه الدول ربحاً مماثلاً، بل أكثر قليلاً، يبلغ مقداره ٢٨ بليون دولار سنوياً. وسينجم هذا الربح، جزئياً، من حقيقة كون تحرير التجارة سيمكّن كل دولة من التوسع في إنتاج البضائع والخدمات التي يمكنها صنعها بكفاية أعلى ثم بيعها بأسعار أفضل. ومن فوائد التجارة الأخرى كون المستهلكين سيشترون البضائع والخدمات التي لا تستطيع بلدانهم إنتاجها بكفاية بسعر أقل.

يضاف إلى ذلك أن قيام الدول النامية بتحرير تجارتها سينشط تجارة الجنوب مع الجنوب، أي التجارة ما بين الدول النامية نفسها، مؤمِّنا الفوائد للدول الفقيرة الأخرى. ويمكن لتحرير أسواق المواد الغذائية الأساسية، حيث يكون من الممكن تحقيقه، أن يساعد بشكل خاص على تقليص الفقر، نظراً لكون ما تنفقه العائلات الفقيرة على هذه السلع في الدول النامية يشكل جزءاً كبيراً من مجمل نفقاتها.

تخفيض التعريفة الجمركية على البضائع المصنّعة

بينما ينّصب الكثير من الاهتمام على تحرير تجارة المنتجات الزراعية، فإن هناك حججاً ليست أقل إقناعاً بأهمية زيادة تحرير تجارة السلع المصنعة. وقد أصبح الكثير من الدول النامية منتجاً كفئاً للسلع المصنعة، سيما تلك التي تتطلب عمالة مكثفة، مثل المنسوجات والإلكترونيات. والواقع هو أن ٨٠٪ من صادرات الدول النامية هو بضائع مصنّعة.

وأضخم الأسواق للبضائع المصنّعة هي أسواق الدول الغنية، ولكن التعريفة الجمركية التي تفرضها الدول الغنية على هذه البضائع منخفضة نسبيا. وفي الوقت الراهن، يذهب ثلثا ما تدفعه الدول النامية من رسوم جمركية على السلع المصنّعة إلى الدول النامية الأخرى لكون التعرفة الجمركية المفروضة على هذه السلع تميل عادة لأن تكون أعلى في الدول النامية مما هي عليه في الدول الغنية.

وستجني الدول النامية بالتالي الكثير من المكاسب لدى تمكنها من تحقيق وصول أفضل لبضائعها إلى أسواق بعضها بعضا. فهذا سيمكن شركات الأعمال الأكثر كفاءة من زيادة إنتاجها والتمكن من الشراء والبيع بكميات كبيرة وتحقيق ربح أكبر كما أنه سيشجع على مزيد من التخصص في كل دولة، كما حدث أثناء اندماج الدول الأوروبية في الاتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة.
وعبارة "جولة التنمية" قد توحي للبعض بأن الهدف الأساسي للجولة الراهنة هو دفع الدول الغنية إلى إلغاء جميع حواجزها الجمركية في وجه الدول الفقيرة. لكن من شأن ذلك وحده أن يوفّر نصف الفوائد المحتملة التي قد تنالها الدول النامية جرّاء نظام تجارة عالمي أكثر انفتاحاً. أما نصف الفوائد المحتملة الآخر من تحرير التجارة فينجم عن تمكن الدول النامية من الوصول بشكل أفضل إلى أسواق بعضها بعضا.

فوائد ديناميكية

إن ما ناقشته من فوائد حتى الآن، هو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد تعبير "الفوائد الإستاتية" أو الساكنة، وهي مكاسب يمكن جنيها بسرعة لأنها تقوم على أساس القدرات الإنتاجية الراهنة. فتحرير الأسواق العالمية بالكامل سيدفع بالدول الغنية إلى تخفيض إنتاجها من بعض المنتجات الزراعية، في الوقت الذي يزداد فيه إنتاج هذه السلع في الدول النامية التي تملك ما يكفي من الأرض والمياه. كما أنه ينتظر عند ذلك أن تتوسع الدول النامية في إنتاجها وتصديرها لتلك البضائع المصنعة التي تحتاج إلى عمالة يدوية مكثفة، في حين ستنصرف الدول المتقدمة إلى التركيز على الصناعات الثقيلة وتلك التي تتطلب تكنولوجيات مكثفة، كما على قطاع الخدمات. إلا أن هناك أيضا فوائد ديناميكية (متحركة) إلى جانب هذه المكاسب الإستاتية (الساكنة). وفي حين أنه يصعب تحديد حجم الفوائد الديناميكية بالأرقام، إلا أنه يمكن الجدل بأنها أهم من المكاسب الساكنة.

وما نعنيه بعبارة "الفوائد الديناميكية" هو أن الارتباط بسوق عالمية كبيرة من شأنه أن يحفز الإبداع والابتكار وازدياد الإنتاجية على صعيد الشركات. فالابتكار لا يعني الاختراقات التكنولوجية الرئيسية فحسب، بل هو في معظمه عبارة عن تحسينات صغيرة في عملية الإنتاج أو في منتجات الشركة. وتميل الشركات التي تعمل في أسواق محمية إلى أن تصبح راضية عن نفسها وعما تقوم به، في حين أن السوق التنافسية الأوسع تفتح مجالاً لا يستهان به أمام الأفكار الجيدة والإنتاج الأفضل نوعية.

كما توفر السوق الكبيرة تخصصاً أكثر دقة في العمل. فالدولة النامية التي تقلص قيودها على الواردات من المنتجات المصنّعة تجد عادة أن شركاتها باتت جزءاً من شبكة إنتاج عالمية تكون فيها دول متعددة مختلفة مصدر المكونات والنشاطات المختلفة التي تصب في عملية إنتاج سلعة واحدة.

ويتعين أن يتوفر لدى الدول النامية، كي تتمكن من الانخراط في شبكات الإنتاج العالمية المتطورة، مناخ استثماري يفسح المجال أمام تأسيس شركات الأعمال بسهولة نسبية وانطلاقها وتوسعها. كما يلزمها شبكة نقل ومواصلات وافية بالعالم الخارجي، إضافة إلى سلطة جمركية كفؤة.

والنقطة الأخيرة عن "جولة الدوحة" هو أنها تسعى أيضاً إلى معالجة قضايا تحرير تجارة الخدمات. والكثير من الخدمات الحديثة يساهم في توفير مناخ جيد للاستثمار، مثل خدمات التمويل والتأمين والخدمات اللوجستية وخدمات النقل وإدارة المرافئ، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن لتحرير استيراد هذه الخدمات الحديثة أن يساعد الدول النامية في بناء مناخ استثماري أفضل كي تتمكن شركاتها من الاستفادة بشكل أسهل من فرص السوق العالمية.

اسوشيتدبرس إيجز/ بن كيرتس

مشغل الألبسة هذا، القائم في ليسوتو، يستفيد من إلغاء التعريفات الجمركية في تجارته مع الدول المجاورة الأعضاء في الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا.

مطلوب قيادة سياسية

ستعود دورة شاملة من تحرير التجارة بالفائدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. لكن، إن كان ذلك صحيحا، ما الذي يجعل التوصل إلى اتفاق بمثل هذه الصعوبة؟

تتلخص المشكلة السياسية المعروفة في ما يتعلق بتحرير التجارة العالمية في أن الأسواق المفتوحة إلى حد أكبر، وإن كانت تعود بالفوائد على كل السكان، إلاّ أنها تفرض في الوقت نفسه ثمناً على بعض القطاعات الصناعية المحددة المضطرة إلى التكيف. وبالطبع، فإن المزارعين المحميين في الدول الغنية يضغطون ضد تحرير التجارة في منتجات قطاعهم الزراعي، وكذلك تفعل قطاعات الصناعة والخدمات المحمية الأخرى في الدول النامية. ولذا فإن التوصل إلى اتفاق يتطلب قيادة سياسية حقيقية من كل دولة.

كما أنه من الذكاء والإنسانية أن يأخذ المسؤولون الخاسرين بعين الاعتبار وأن يضعوا، قدر الإمكان، خطط تعويض لتيسير عملية التكيف. ولدى الكثير من الدول برامج مساعدة على التكيف تهدف إلى مساعدة العمال على التدرب على أعمال جديدة أو الانتقال إلى أماكن أخرى للتمكن من الاستفادة من الفرص التي يخلقها التوسع التجاري.

هذا، وكادت جولات سابقة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية قد بدت وكأنها على وشك الانهيار قبل أن يتم تدارك الأمر ويبرز اتفاق في آخر لحظة. وأملنا بالتالي هو أن تتوفر القيادة السياسية لدى الجميع من أجل الدول الفقيرة. وسوف يتطلب التوصل إلى اتفاق في الدوحة تحركاً حقيقياً من جانب الولايات المتحدة وأوروبا واليابان في قضية حماية القطاع الزراعي. ولكنه سيتطلب أيضاً قيادة حقيقية من جانب الدول النامية، خصوصاً الدول النامية الكبيرة التي استفادت كثيراً من العولمة. فالتوسع في تحرير قطاعات تجارة المنتجات الصناعية والخدمات سيخدم مصالح دول العالم النامي إلى حد بعيد، إلا أنه سيتعين على قادة الدول النامية إقناع مواطنيهم بذلك واستنباط الحلول الذكية لمساعدة المتضررين بصورة مؤقتة أثناء مرحلة التكيف. ■

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء ولا سياسات حكومة الولايات المتحدة.

تهدئة مخاوف العمال بشأن التجارة

ديفيد هـ. فلدمان

اسوشيتدبرس إيجز/ انشار غارتيدو

لا يحتاج العمال في البلدان النامية، مثل هذا العامل في نيكاراغوا، إلى شبكة أمان اجتماعي أساسي وحسب وإنما أيضاً إلى نظام تعليمي يُدربهم على مواجهة التغير السريع.

رغم توسع الاقتصاد العالمي، فإن العمال كما الحكومات التي تمثلهم، يظهرون قلقاً متزايداً حول التجارة. وفي حين أنه يمكن عزو معظم التغيرات في ساحة العمل المؤدية إلى فقدان الوظائف إلى التقدم في التكنولوجيا، إلا أنه يتم تحميل ازدياد الواردات مسؤولية ذلك. والحمائية هي الرد الخاطئ على ذلك. وقد تمّ اقتراح حلول أفضل على الحكومات لمعالجة قلق العمال.

ديفيد هـ. فلدمان هو أستاذ علم الاقتصاد في كلية وليام آند ماري في وليامزبرغ، بولاية فرجينيا.

دعا باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، المجتمع الدولي إلى إعادة إحياء جولة مفاوضات الدوحة المحتضرة لأنه يخشى أن يؤدي فشلها إلى تعرّض نظام التجارة المتعدد الأطراف المرتكز إلى القوانين للخطر. وتتجاوز الصعوبة الحقيقية القضايا المحددة التي طرحت للتفاوض حولها في الدوحة. فالفكرة القائلة إن التكامل الاقتصادي العالمي يأتي بالفوائد الاجتماعية قد أصبحت موضع خلاف وجدل متزايدين في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حدّ سواء. ونتيجة لذلك، يُظهر العديد من البلدان شهية متعاظمة لاعتماد ممارسات تمييزية معيقة للتجارة كأدوات سياسية اختيارية.

فالإجراءات المضادة لإغراق الأسواق بالسلع بسعر أقل من كلفتها، والتعريفات الجمركية أو نظام الحصص، أي الكوتا، المؤقتان لدى حدوث ارتفاع كبير في المستوردات، والإعانات الحكومية للإنتاج، والقوانين المشوّهة للتجارة، كلها أمور يسهل فهمها عندما ينتاب النمو الاقتصادي الجمود. وما لم يكن بإمكان اقتصاد ما يشهد نمواً خلق فرص سهلة للصناعات الأخرى لاستيعاب اليد العاملة بسرعة، فان بإمكان كل من التنازلات التجارية والصدمات الاقتصادية، أو كلاهما، التسبب في خسائر واضحة للصناعات التي تُنافس الاستيراد، وعلى الأخص بالنسبة للعمال الذين ترتبط مهاراتهم وخبراتهم بوظائفهم الراهنة. فمثل هذه السياسات قد تستخدم لمجرد الحفاظ على الوضع القائم.

ويفرض الانكماش السريع داخل أي قطاع كبير من قطاعات الاقتصاد ثمناً سياسيا. لكن تآكل الثقة بالأسواق العالمية المفتوحة والقوانين المتعددة الأطراف يبدو مُثيراً للدهشة في حقبة من النمو الاقتصادي القوي عموما. ويكمن الجواب على هذا اللغز المحيّر في تسارع وتيرة التغير التكنولوجي.

التغيرات التكنولوجية والقلق على الوظائف

لقد شهدنا تغيّرات تكنولوجية هامة تقلص الحاجة إلى اليد العاملة في القطاع الصناعي خلال السنوات الستين الماضية. وقد تراوحت نسبة نمو الإنتاجية في معظم الدول المتقدمة في القطاع الصناعي ما بين ٣ و٥ بالمئة سنوياً منذ عام ١٩٥٠. وفي نفس الوقت، لم ينم عدد الوظائف في ذلك القطاع إلا قليلاً، أو أنه تقلص في الواقع. وأدى ذلك إلى تقلص في حصة قطاع الصناعة من الوظائف يقابله ازدياد في حصة قطاع الخدمات منها.

وفي نفس الوقت، ساهم التدني في كلفة أسعار النقل العالمي في زيادة نسبة ما يتم تبادله من الإنتاج الصناعي في التجارة الدولية. وفي عهد أقرب، أدى اعتماد المصادر الخارجية لتنفيذ أعمال قطاع الخدمات، في العديد من البلدان، إلى قيام الشركات بإعادة هيكلة الطريقة التي تنجز بها أعمالها.

وقد تسارع التغيير البنيوي بنفس القدر في العديد من البلدان النامية جرّاء تمدّد المدن وتراجع الزراعة التقليدية والصناعات المنزلية والصغيرة الحجم أمام المزيد من التخصص في الأسواق العالمية.

وما تعنيه كل هذه الصدمات هو أن مزيداً من القطاعات الاقتصادية أصبح يشعر بأنه مهدد من قبل المنافسة الدولية الفعلية أو المحتملة، وقد أصبحت وجهة النظر هذه شائعة في دول وصلت إلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية.

وهناك قضية ثانية مرتبطة بهذا الأمر هي الخوف من أن تكون التجارة المتنامية ما بين البلدان الأكثر تطوراً والمناطق الأقل نمواً في العالم هي السبب الرئيسي لازدياد التباين في الدخل في الولايات المتحدة وللبطالة المرتفعة في أوروبا. لكن أستاذ علم الاقتصاد في جامعة برنستون، البروفسور بول كروغمان، وغيره، يجادلون بأن السبب المحتمل لذلك هو تراجع الطلب الداخلي على اليد العاملة غير الماهرة، الذي ولده على الأرجح التغيّر التكنولوجي الذي يتطلب عمالاً بالغي المهارة. وقد يكون للتكامل الاقتصادي الدولي القليل من التأثير على التوقيت فيما يتعلق بهذه التغيرات في أسواق العمل هذه، لكن هذه التغيرات كانت ستحدث على أي حال.

ومع هذا، يتركز القلق العام من عدم التيقن من استمرارية الوظائف جزئياً على تحرير التجارة نظراً لكون خسارة الوظائف تكون بأعداد كبيرة في الصناعات التي تواجه منافسة البضائع المستوردة. إلا أنه ينبغي على الحكومات ألا ترد على هذا الشعور بكون الوظائف معرضة للخطر بالتخلي عن التزاماتها المبدئية بالتعامل المنفتح مع السوق العالمية، أو بالاعتماد إلى درجة أكبر على سياسات الحماية الإدارية والسياسات الأخرى التي تعطي الأفضلية لشركات محلية مُعيّنة أو قطاعات محددة في الاقتصاد.

مشاكل اعتماد العلاج بالسياسة الحمائية

إن المنافسة الأكثر أهمية التي تجري داخل أى بلد لا تكون بين شركات محلية وشركات أجنبية منافسة، بل بين شركات محلية تتنافس على اليد العاملة القليلة ورؤوس الأموال النادرة في الدولة نفسها. والحواجز الجمركية والإعانات الحكومية المحلية قد تزيد من الإنتاج والوظائف والأرباح في صناعات محلية معينة، لكنها تحقق ذلك من طريق إلحاق الضرر بالشركات المحلية الأخرى التي لا تستفيد من الإعانات أو الحماية. وإذا كانت مصادر الأرباح في الصناعات الحائزة على المعونات والحماية هي الأسعار المحلية الأعلى، بدلاً من الإنتاجية الأعلى، عندئذ تمثل تلك الأرباح خسارة في الدخل لجهة أخرى في نفس ذلك البلد. وهذا لا يمثل كسباً في الدخل القومي.

وغالباً ما تضع هذه السياسات المستهلكين المحليين والشركات التي تستخدم مواد إنتاج وسيطة مستوردة في مواجهة مع منتجين لمصنوعات تتنافس مع المنتجات المستوردة كثيراً ما تكون لديهم علاقات قوية بالسياسيين. ولأن السياسات الحمائية كثيراً ما تكون غير شفّافة وتبقى العملية التي تقود اليها مخفية عن الأنظار، فإنها توسع نطاق نشاطات جماعات المصالح الخاصة التي تمارس الضغط السياسي. وهذا السعي إلى الأرباح المفرطة غير المُنتجة اجتماعياً يعيد أحياناً كثيرة توزيع الدخل بمنأى عن المواطنين الأكثر حاجة إليه في المجتمع، ويحوّل الموارد النادرة بعيداً عن القطاعات المرجح إنتاجها لمستويات عالية من النمو الاقتصادي.

ومن ميزات الانفتاح التجاري كون الأسعار العالمية توفر عادة معلومات حول النُدرة أفضل مما توفره الأسعار التي شوهها ضغط مجموعات المصالح الخاصة. وتوفر الأسعار العالمية حوافز أفضل للمستهلكين وللشركات المحلية على استخدام الموارد بطريقة تزيد قيمة الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن. وكثيراً ما تتوفر للشركات والمستهلكين في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً خيارات أكثر من البضائع الأفضل نوعية، وقد تشهد هذه الاقتصادات وتيرة أسرع من الانتشار التكنولوجي إذا ما كانت التكنولوجيا مضمّنة في قطع مستوردة أو في الاستثمارات الأجنبية.

وثمة فائدة أخرى للتجارة المنفتحة تتمثل في تقليص ما تتمتع به الصناعات المحلية العالية التركيز من قوة في السوق داخل بلدانها. فسياسة الانفتاح سياسة بالغة الفعالية للتنافسية. وهذا صحيح بنوع خاص بالنسبة للاقتصادات الصغرى النامية التي لا يملك فيها الكثير من الصناعات المحلية سوى شركة كبرى واحدة أو شركتين فقط.

أي ردّ هو الأفضل؟

في الدول التي تملك قطاعاً عاماً متطوراً جداً، يمكن التعامل مع قلق العمال على وظائفهم وانعدام ضمان استمرارها من خلال استخدام عدد من البرامج ذات الأهداف المحدّدة. ويمكن للأدوات الأقدم المستخدمة لهذا الأمر، مثل توسيع مساعدات تصحيح التجارة (TAA)، والتي هي عبارة عن أموال تُنفق على إعادة تدريب العمال المصروفين كنتيجة للتجارة، أن تساعد في جعل الاتفاقيات التجارية أكثر استساغة بالنسبة للهيئات التشريعية المتشككة فيها. لكن أنظمة المساعدات لتصحيح التجارة معقدة إدارياً، لسوء الحظ، كما أنها لا تصل دوماً إلى العمال الذين يحتاجون المساعدة أكثر من غيرهم أو المتضررين أكثر من غيرهم نتيجة للتجارة. أما البرامج التي يرجح أن تعيد الحيوية إلى تحرير التجارة فهي تلك التي تعالج مباشرة أسباب قلق

العمال والتي تصل إلى أكبر عدد من الناس.
دعا لوري كليتزر، وهو من كبار الزملاء في معهد بيترسون، وروبرت ليتان، أحد كبار الزملاء في معهد بروكنغز، في ورقة سياسية أعداها لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، إلى إنشاء شبكة أمان جديدة لجميع العمال الذين يفقدون وظائفهم. ولهذا الاقتراح ركنان أساسيان هما ضمان نفس مستوى الأجور وتقديم مساعدات حكومية لشراء التأمين الصحي للعمال المؤهلين لدى توظفهم مجددا. ومع أن حججهما موجّهة نحو التجربة الأميركية، غير أن فكرة توفير ضمان اجتماعي ضد أكثر ما يخشاه الناس نتيجة فقدان الوظائف فكرة جذابة جدا. فنظام التأمين الراهن ضد البطالة لا يقلص بأي شكل من الأشكال الخوف من الحصول على أجر أقل في الوظيفة الجديدة، كما أن دفع الفرق للعامل فقط بعد توظفه مجدداً من شأنه أن يقلص فترة البطالة ويعجل في اكتساب مهارات جديدة أثناء العمل في الوظيفة.

هناك مقاربة أخرى تفترض استخداماً أوسع للأفضليات الضرائبية التي تُشجّع على إعادة تدريب العمال. فقد يسمح للشركات بأن توزع التكاليف على عدة سنوات في أنواع تدريب العمال المؤهلة لذلك، في حين قد يكون بإمكان الحصول على إعفاءات ضريبية، أو على قروض مالية فردية، للنفقات التعليمية الشخصية في البرامج المؤهلة.

وفي الكثير من الاقتصادات النامية يكون المدى الفعّال لتأثير القطاع العام أقل بكثير، وتكون هناك أولويات حكومية واضحة ينبغي أن تحظى بالأولوية مقارنة بالسياسة الصناعية أو إدارة التجارة. وينبغي أن يكون بين هذه الأولويات تشييد بنية مالية سليمة من قوانين الضرائب الواضحة التي تطبقها سلطات قضائية مستقلة وغير متحيزة بحيث يمكن جباية الواردات الحكومية بطريقة فعالة ومنصفة. وعلاوة على ذلك، من شأن توسيع القاعدة الضريبية أن يتيح للحكومات جمع كمية أكبر من الواردات في الوقت الذي يتم فيه خفض المعدلات الضريبية المرتفعة، بما فيها الضرائب المرتفعة المفروضة على الواردات وعلى الدخل، التي تولد التهرب من دفع الضرائب وتشجع الفساد.

ومن شأن وجود قاعدة متينة للواردات أن يتيح للحكومات في الاقتصادات النامية أداء العديد من المهام التي لا تستطيع إلا الحكومات القيام بها. فالأحداث بحاجة إلى بنية أساسية للتقدم التعليمي، وعلى الأخص في المرحلتين الابتدائية والثانوية. والميزة الاقتصادية المقارنة لكل بلد تبقى بطبيعتها هدفاً متحركاً، وبالنظر إلى تسارع التغيرات في السنوات الأخيرة، سوف يحتاج العمال إلى مهارات يمكن تطبيقها في أكثر من صناعة تتيح لهم العمل في عدة صناعات خلال حياتهم العملية. والرعاية الصحية الأساسية يجب أن تشمل مزيد من الناس كي لا تختصر حياة الناس الإنتاجية بسبب أمراض مزمنة تسهل الوقاية منها. وأخيراً، ينبغي أن يكون باستطاعة كل مواطن الاعتماد على شبكة أمن اجتماعي أساسي بحيث لا يتحول خوفه على وظيفته إلى رهاب (أو خوف مفرط مرضي) من التغيرات التي تجلبها السوق العالمية.

ربما كان باسكال لامي مصيبا. فهناك بعض الخطر من أن يؤدي فشل مفاوضات الدوحة إلى إثارة دورة من سياسات الانكفاء على الشؤون الداخلية أو حتى اعتماد تكتيكات "أفقر جارك" كتكتيك الخفض التنافسي لسعر صرف العملات وزيادة الحواجز الحمائية. ومن الجهة الأخرى، قد يكون المستقبل الحقيقي للتكامل الاقتصادي العالمي أقل توقفاً على ما يتم التوصل إليه حول طاولة المفاوضات العالمية مما هو على الكيفية التي ستعالج بها الدول المختلفة قلق مواطنيها على وظائفهم. ■

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء ولا سياسات حكومة الولايات المتحدة.

استخلاص العبرة الصحيحة حول الحمائية

غاري هفباور وكوستانتينو بيشيدّا

عمدت الدول الآسيوية الشرقية التي دمّرتها الحروب إلى استخدام السياسات الحمائية لفترات قصيرة لإعادة إحياء اقتصاداتها. إلاّ أنه ينبغي ألا تسيء البلدان النامية اليوم تفسير التاريخ. إن اقتصاد اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لم يحقق توسعاً سريعاً مستديماً إلاّ عندما فتحت أسواقها أمام الاستيراد. أما الحوافز الحمائية المتبقية لديها اليوم فهي لا تؤدي إلاّ إلى الانتقاص من هذه النجاحات الهائلة.

غاري هوفباور, زميل ردجينالد جونز أول, في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن العاصمة. وكوستانتينو بيشيدّا باحث مساعد في معهد بيترسون.

الصورة من اسوشيتدبرس إيجز/ هيروشي أوتاني

بإمكان علماء الاقتصاد إثبات كون الإنتاجية اليابانية ارتفعت مع ازدياد الاستيراد وتراجع الحواجز الحمائية.

بعد الحرب العالمية الثانية، انتشلت آسيا الشرقية نفسها من الفقر المدقع إلى الازدهار المدهش. ولدى استعادة أحداث الماضي والتأمل فيها، يتم تصوير اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أحياناً وكأنها أفضل ملصق دعائي على تشجيع النمو عبر السياسية الحمائية. وقد تبنت جميع هذه الدول بالفعل، وبدرجات متفاوتة، سياسات حمائية خلال العقد الأول من فترة نموها بعد الحرب. ويطرح المتشككون بجدوى التجارة الحرة السؤال التالي: إذا كانت الحمائية قد نجحت في تلك البلدان، فلم ينبغي على أفقر البلدان في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية عدم اعتماد نفس النهج اليوم؟

النظرية

إن الحجج النظرية الداعمة لسياسة حماية المصنوعات المحلية ترتكز إلى إخفاقات السوق الحرة التي يمكن تصحيحها عن طريق تدخّل الحكومات. وفي ما يلي بعض الأمثلة:

- إذا استفادت الشركة "ب" من نشاطات الشركة "أ" بدون أي كلفة، مثلاً، عن طريق خلق قوى عاملة مُدربة بحيث تستطيع الشركة "ب" استئجار تلك القوى، فإن الشركة "أ" لن سوف تستثمر على الأرجح أقل مما يجب في التدريب. ويمكن لتقديم الحكومة معونات تساعد في تسديد نفقات جهود التدريب التي تبذلها الشركة "أ" أن يعود بالفائدة على كامل نظام الإنتاج.

- إذا كان التعلّم عن طريق العمل لازماً للنجاح، لن يكون بإمكان أي شركة أن تصبح قادرة على التنافس دولياً إلاّ عن طريق اكتسابها تجربة إنتاجية واسعة. لكن الشركة قد تمنى بخسائر مالية كبيرة خلال فترة تعلمها. وما لم توفر أسواق رؤوس أموال بعيدة النظر القروض السخية لهذه الشركة، قد تصبح المساعدة الحكومية ضرورية لإتاحة الانطلاق الأولي لها.

- الشركة "أ" (مثلاً، شركة تعدين) لن تحقق الربح إلا بعد إنشاء الشركة "ب" (مثلاً، سكة حديدية)، والعكس بالعكس. ويمكن للحكومة المساعدة في تنسيق علاقات العمل بين الشركتين.

تُصور هذه الأمثلة الثلاثة إخفاقات للسوق الحرة يحتمل أن تبرر سياسة التدخل. ولكن السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت مثل هذه الاحتمالات النظرية مهمة في الواقع. فهناك عدد كبير من الحجج النظرية التي يمكن إيرادها للمجادلة بصحة وجهة النظر المقابلة حول الحمائية: نظرية الاقتصادي

الصورة من اسوشيتدبرس إنجر/لي جين-مان

ازدهر إنتاج السلع المتطلبة الكثير من التكنولوجيا في كوريا الجنوبية بعد تحوّل البلاد عن سياسة فرض الحواجز التجارية المرتفعة.

ديفد ريكاردو حول التميز المقارن لكل بلد، وقدرة المنافسة المُثبتة في تعزيز الكفاءة، والخطر المعترف به على نطاق واسع بأن الحماية ستشجع الفساد.

مثال: اليابان

في المرحلة الأولى من استعادة عافيتها الاقتصادية، بين نهاية الحرب العالمية الثانية ووقوع الحرب الكورية (١٩٤٥-١٩٥٥)، نعمت اليابان بدرجة نمو سريع. وقامت الحكومة بحماية القطاعات الأساسية كجزء من سياسة صناعية أوسع تهدف إلى استعادة المستويات الصناعية التي كانت قائمة قبل الحرب. وتركزت السياسة الحكومية على الصناعات الثقيلة التي كانت قد تضررت كثيراً في الحرب، مثل صناعات الصلب والكيميائيات ومعدات النقل.

وعند إلقاء نظرة متمعنة على الماضي نجد أن استعادة اليابان لعافيتها الاقتصادية كانت سهلة لأن الخبرات التقنية والمواهب الإدارية والشبكات الصناعية التي كانت متوفرة قبل الحرب خرجت من الحرب سليمة إلى حد كبير. أما ما كان مفقوداً فكان الادخار الداخلي والنقد الأجنبي لإعادة إعمار البنية التحتية المادية (كالمصانع مثلاً) ولشراء المُدخلات الإنتاجية والتكنولوجيا من الخارج. ولا ريب في أن التدخل الحكومي زاد من المُدخرات ورتّب تأمين النقد الأجنبي. وقد أدى تحقيق هذين الهدفين على الأرجح إلى تعجيل، لا إلى توليد، عملية استعادة العافية الاقتصادية بعد الحرب.

وفي المرحلة الثانية (أواسط الخمسينات إلى أواسط الثمانينات من القرن الماضي)، تم تحرير الاقتصاد الياباني تدريجاً (باستثناء الزراعة)، لكن اليابان ظلّت تنعم بنمو اقتصادي سريع، وسرعان ما أصبحت رائداً دولياً في التكنولوجيا. ولم تلعب القيود التجارية إلا دوراً صغيراً في النجاح الياباني المستديم. بل إن الواقع هو أنه يمكن لعلماء الاقتصاد، على أساس أخذ كل صناعة على حدة، إثبات وجود علاقة سلبية بين الحماية وبين أداء الصادرات في اليابان.

وعلى نفس هذا النحو، وفي ما يتعلق بالفترة ما بين ١٩٥٥ و١٩٩٠، بإمكان علماء الاقتصاد إظهار وجود علاقة سلبية بين معدلات الحماية الفعلية والتغيّرات في الإنتاجية. ويلحظ نفس هؤلاء العلماء أيضاً علاقة إيجابية بين مستوى الاستيراد والنمو في الإنتاجية. وهناك آليتان اثنتان على الأقل تفسّران هذه النتيجة: استيراد المُدخلات الإنتاجية الوسيطة الجديدة والمُحسّنة يزيد من كفاءة الشركات القومية؛ كما أن الواردات تعرض الشركات المحلية للمنافسة مما يحفز الإدارات على تحسين الأداء. والواقع هو أن نمو اليابان، رغم جودته، كان سيكون أفضل لو أن الحكومة وفّرت حماية أقل للشركات اليابانية.

مثال: كوريا الجنوبية

دمّرت الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) منشآت وتجهيزات كوريا الجنوبية، لكن العمال الذين بقوا على قيد الحياة حملوا مهاراتهم معهم إلى فترة ما بعد الحرب. وخلال العقد التالي، استمرت الحكومة في اعتماد النظرة الحمائية فلم تكتفَ بفرض حواجز تجارية عالية فحسب بل وحافظت أيضاً على سعر صرف مُغالٍ للعملة. ولكن الزعماء الكوريين، بدأوا في الستينات من القرن المنصرم، تحويل مزيج سياساتهم نحو التوجه الاقتصادي الخارجي. وقد دفعت مجموعة من الحوافز التجارية والضريبية والقروض، مع سعر صرف ملائم للعملة، الاقتصاد الكوري نحو الاتجاه في منحى يعطي الأولوية للتصدير.

وشهدت الفترة ١٩٦١-١٩٨٠، ازدياد الصادرات الكورية بنسبة ٢٤ بالمئة تقريباً سنوياً بالقيم الحقيقية، في حين قفزت حصة الصادرات من إنتاج الاقتصاد الكوري من ٥ بالمئة إلى ٣٣ بالمئة. وفي حين ركزت المرحلة الأولى للتنمية الصناعية على القطاعات التي تتطلب كثافة في اليد العاملة، انتقلت كوريا في مطلع السبعينات من القرن الماضي إلى مرحلة ثانية تتطلب كثافة رأسمالية وكثافة في التكنولوجيا. وقد أصبحت كوريا الجنوبية اليوم بالطبع من المصدرين الرئيسيين للإلكترونيات والماكينات والصلب والسيارات.

غير أن الحماية المُتبقية انتقصت من إجمالي الأداء الكوري. وتدل المعطيات الخاصة بـ ٣٨ صناعة كورية خلال الفترة بين ١٩٦٣ و١٩٨٣ على وجود علاقة سلبية بين السياسة الحمائية ونمو الإنتاجية. ويقول العالم الاقتصادي يونغ-وا لي، من جامعة كوريا بسيئول، إن "المعطيات الكورية توفّر الدليل على أن هناك صلة بين التدخل الأقل في التجارة والنمو الأعلى للإنتاجية". والواقع هو أن المصالح الخاصة تفسر نمط الحماية الكورية بصورة أفضل مما يفعله حساب المكاسب الاقتصادية.

مثال: تايوان

يمكن تقسيم انبعاث تايوان الاقتصادي إلى مرحلتين: في المرحلة الأولى، الممتدة من نهاية الحرب الأهلية الصينية سنة ١٩٤٩ لغاية أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وضعت الحكومة التايوانية حواجز مرتفعة من التعريفات وغير التعريفات للحدّ من الاستيراد ولتشجيع التوسع الصناعي المحلي.

وفي المرحلة الثانية، خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تحول القادة التايوانيون نحو سياسات ذات توجّه اقتصادي خارجي، فحرروا الاستيراد بدرجة لا يستهان بها وصحّحوا سعر صرف العملة التي كانوا قد بالغوا في تحديد قيمتها. فقد أدركت القيادات أن تركيز إيران على إنعاش الاقتصاد الداخلي حدّ من فرص نمو البلاد نظراً لحجم سوقها الداخلية الصغير.

وخلال مرحلة التوجه نحو الخارج، ازدادت صادرات تايوان بسرعة كبيرة. فقد ارتفعت حصة الصادرات من الناتج الاقتصادي من ٨,٥ بالمئة سنة ١٩٥٢ إلى ٤٤,٥ بالمئة سنة ١٩٧٦؛ وفي حين شكلت السلع المصنّعة أقل من ٨ بالمئة من مجموع الصادرات سنة ١٩٥٥ أصبحت تشكل أكثر من ٩١ بالمئة سنة ١٩٧٦.

وقد أبقت تايوان، خلال المرحلة الثانية، على بعض الحواجز التجارية (التي كانت هامة بنوع خاص في الزراعة)، لكن الحماية المتبقية كانت عبارة عن تنازل للمصالح الخاصة وليس مساهمة في النمو الاقتصادي. وقد تحقق نمو تايوان على الرغم من، وليس بفضل، الإجراءات المُقيّدة. فقد توصلت عدة دراسات إلى أن الدافع إلى الحماية التجارية التايوانية كان الاعتبارات السياسية لا إخفاقات السوق.

العبر المستخلصة

إن العبرة التي تتضح من تجارب فترة ما بعد الحرب في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان واضحة: كانت الفترة الزمنية الطويلة من النمو اللافت للنظر مرتبطة بالتحرير الاقتصادي التدريجي، لا بالحماية الدائمة. وبعد فترة أولية من التوّجه نحو الداخل، فتحت البلدان الثلاثة اقتصاداتها أمام المنافسة الدولية. وقد حققت بقيامها بذلك، معدلات نمو اقتصادي ندر أن شهدها العالم عبر التاريخ. ولم تجر إزالة الحواجز بين ليلة وضحاها، وتوحي الأدلة بأن ترسبات الحماية المتبقية حالت دون تحقيق أداء إجمالي أكثر إدهاشاً للعالم.

وقد يجادل الذين يتبنّون نظرية وضع الحواجز العالية بوجه التجارة بأن نمو آسيا الشرقية بدأ في ظل سياسات حمائية. وفي حين أن هذا صحيح، إلا أنهم لا يميزون بين بداية عملية النمو واستمرارها على امتداد فترات زمنية طويلة. وفي جميع الأمثلة الثلاثة، بدأت التنمية في أعقاب حرب مُدمرة. وما حققه النمو الاقتصادي في المرحلة الأولى هو أنه قام بمجرد إعادة الاقتصادات الآسيوية الشرقية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحرب.

وقد أقر أحد كبار المناصرين لنظرية التنمية المدفوعة بالصادرات، الاقتصادي الراحل بيلا بالاسا من جامعة جونز هوبكنز، بالدور الإيجابي الذي لعبته سياسة إيجاد بديل عن البضائع المستوردة في السنوات الأولى للنمو في كوريا وتايوان. غير أن هذا الدور الإيجابي للحماية كان محدوداً بمدة وجيزة عندما استعيض عن البضائع الاستهلاكية المستوردة بسلع مصنوعة محليا. وعندما استُكملت هذه العملية، احتاجت اقتصادات آسيا الشرقية إلى الانفتاح على الأسواق العالمية لتأمين المُدخلات الإنتاجية الوسيطة وللتمكّن من بيع منتجاتها على نطاق أوسع في آن واحد. أما من حيث نمو الإنتاج الاقتصادي الفردي، فقد تفوق أداء سنوات التوجّه الاقتصادي نحو الخارج على أداء سنوات فترة الاستعاضة عن الاستيراد. وفي ما يتعلق بكوريا، على سبيل المثال، بلغ نمو الإنتاج الاقتصادي الفردي السنوي ٢,٢ بالمئة بين العامين ١٩٥٥ و١٩٦٥، في حين بلغ ٨,٢ بالمئة خلال السنوات العشر التالية.

وقد اجتازت جميع البلدان النامية تقريباً منذ زمن طويل مرحلة الاستعاضة السهلة عن البضائع المستوردة بسلع مصنوعة داخل البلد. والعبرة الواضحة التي تقدمها تجربة دول شرق آسيا للدول انامية في العام ٢٠٠٦ (وليس ١٩٤٦) هي أن النمو المستديم يتطلب التقليص التدريجي للحواجز الموضوعة في وجه التجارة العالمية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء ولا سياسات حكومة الولايات المتحدة.

نموذج واضح للإصلاح

بقلم جوناثان كيمبال

إن التباين في النمو الاقتصادي بين العدد الكبير من دول الاتحاد السوفياتي السابق التي فتحت أسواقها تمهيداً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبين العدد القليل منها الذي لم يفعل ذلك حادة وكاشفة للأسباب.

جوناثان كيمبال هو مدير قسم دول جنوب شرق أوروبا في وزارة التجارة الأميركية.

اسوشيتدبرس إيمجز/ بيلا زاندلسكي

يجسد هذا المصنع لشركة أودي للسيارات القائم في غيور، والذي ينتج 50 ألف سيارة سنويا، ترحيب المجر بالاستثمارات الأجنبية.

في فترة السبعة عشر عاما التي انقضت على سقوط جدار برلين، ترسخت ديمقراطيات الأسواق الحرة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، بضمنها دول البلطيق التي كانت تشكل جزءا من منظومة الاتحاد السوفياتي. فقد أصبحت جمهوريات تشيكيا وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا أعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي انضمت إليه أيضا كل من رومانيا وبلغاريا في الأول من كانون الأول/يناير ٢٠٠٧. وفي حين تثبت العضوية في الاتحاد الأوروبي الإقرار الدولي بالتحول الهائل للمنطقة، إلا أن تأثير تحرير التجارة الذي شكل عنصراً أساسياً في عملية الانضمام إلى الاتحاد سيكون حتى أعظم على المدى الطويل على ازدهار المنطقة ورفاه سكانها.

وبالمقابل، لم تتبن الدول السوفياتية السابقة، بيلاروسيا، ومولدوفا، وأوكرانيا، وهي الأقرب جغرافيا إلى أوروبا الغربية من باقي دول الاتحاد السوفياتي السابق التي لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، سياسات تحرير التجارة إلى نفس الحد، وكانت النتيجة أنها لم تقطف نفس الثمار الاقتصادية. وفي الواقع، في حين نمت اقتصادات هذه الدول الثلاث خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلا أنها لم تستفد من نفس القدر من تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية كما استفاد جيرانها إلى الغرب. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بالتباين في الظروف التاريخية، وغياب الالتزام السياسي الواضح بالإصلاح، وربما وبصورة أكثر أهمية، جرّاء غياب قوة خارجية دافعة إلى تحرير تجارتها، مثل احتمال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. لكن الأمر الذي كان مفتقداً أكثر من غيره هو الافتقار إلى التعهد الجدي بإزالة الحواجز التجارية من غير التعريفات الجمركية، التي تعيق بشدة نمو التجارة والاستثمار الأجنبي. فهذه الحواجز من غير التعريفات تعمل كجدار حمائي يعزز مصلحة الشركات المحلية التي تملك المعارف والعلاقات الداخلية التي تقود إلى زيادة حصتها من السوق.

فعلى سبيل المثال، لم تتحول اقتصادات رومانيا وبلغاريا نحو النمو إلا عقب قيامها بمعالجة جديّة للحواجز من غير التعريفات الجمركية، مثل ضعف تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية، وانتفاخ الدوائر الحكومية بالموظفين الذي يعيق قدرة الشركات في العمل مع الدولة، والأنظمة غير الشفافة للمشتريات الحكومية، والفساد المستشري. وما أن بدأت بمعالجتها حتى بدأ تدفق المستثمرين الأجانب إلى أسواقها وانطلق النمو الذي تقوده الصادرات.

إن النموذج الذي يجب أن تحتذيه دول كمولدوفا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا واضح جدا. إنه نموذج دول أوروبا الوسطى والشرقية . فقد توسعت اقتصادات دول أوروبا الوسطى والشرقية لأنها، على وجه التخصيص، فتحت اقتصاداتها أمام المنافسة الأجنبية، وقلصت تأثير الدولة على الاقتصاد، وأدخلت إصلاحات بنيوية بعيدة المدى. وتتضمن الأمثلة على الإصلاحات الرئيسية التي تم تطبيقها في المنطقة ما يلي:

- **خفض التعريفات:** شكّل تخفيض التعريفات الجمركية وسيلة مهمة لإدخال المنافسة إلى السوق. فإنتاج السلع الأعلى نوعية والأقل كلفة

أندريه لبانكيفتش/إيبا/كوربيس

النمو الاقتصادي في بيلاروسيا أبطأ مما هو عليه في الدول المجاورة التي فتحت أسواقها أمام التجارة والاستثمار.

تُخرج الشركات غير الكفؤة من السوق وتفرض على الشركات المتبقية إتباع أساليب مبتكرة وفعالة في الإنتاج.

- **تحرير الأسعار:** على الرغم من أن هذا التدبير كان صعباً سياسياً إلا أن تحرير الأسعار كان حاسما لتحقيق ضغط السوق على منتجي كل شيء بدءاً من السلع الاستهلاكية وصولاً إلى الطاقة. كما أن إلغاء الإعانات المالية الحكومية أتاح دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق دون الحاجة لمواجهة حواجز إضافية تعيق المنافسة الحرة.

- **الخصخصة:** سمح تقليص دور الدولة في السيطرة على وسائل الإنتاج للشركات بأن تستجيب بفعالية إلى الطبيعة الدورية للأسواق الاقتصادية. كما أتاحت الخصخصة للدولة التخلص من الشركات التي تولد الخسائر والتي تثقل كاهل موازنة الدولة بأكلاف لا يستهان بها، كما اجتذبت الخصخصة المستثمرين الأجانب إلى اقتصادات المنطقة.

- **إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة:** كان تقليص تأثير الدولة على القرارات التنظيمية أمراً حاسماً في إنشاء اقتصاد سوق يُمكّن من توقع اتجاهاته. وتسهل جداً ممارسة الفساد والنفوذ السياسي عندما يكون للدول تأثير كبير على السوق. ويعتبر هذا الأمر مهماً بشكل خاص في القطاعات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة.

- **سياسات ضريبية ونقدية سليمة:** كان للسيطرة على التضخم أثراً حاسماً في تطوير أسواق مستقرة وقابلة لتوقع اتجاهاتها. وفي نفس الوقت، كان اعتماد النفقات الحكومية المحددة والفعالة والقابلة للمساءلة مهماً جداً في مجال توجيه وتلطيف تأثير اعتماد مبادئ الأسواق الحرة على السوق والسكان.

وكانت النتائج مبهرة. فاستناداً إلى قاعدة معطيات صندوق النقد الدولي "نظرة إلى الاقتصاد العالمي"، لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد (على أساس معادلة القدرة الشرائية) في دول أوروبا الوسطى والشرقية بنسبة ١١٢ بالمئة بين العام ١٩٩٣ والعام ٢٠٠٥. وبالمقابل، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد في بيلاروسيا، ومولدوفا، وأوكرانيا خلال نفس الفترة الزمنية ٤٨ بالمئة فقط.

وعلاوة على ذلك، جذبت هذه الإصلاحات البعيدة المدى المستثمرين الأجانب. وسواء دخل المستثمرون الأجانب هذه الاقتصادات من خلال الخصخصة أو من خلال مشاريع مشتركة، أو استثمارات جديدة في مواقع جديدة، فإنهم جلبوا معهم فرص عمل وخبرة وإيرادات ضريبية هامة للاقتصادات في المرحلة الانتقالية. وكانت النتيجة أنه، خلال نفس الفترة الزمنية التي جرى خلالها تحديث وتنظيم عمل أو تصفية الصناعات المتخومة التي تملكها الدولة، ساعد المستثمرون الأجانب الذين جذبتهم القدرة على توقع اتجاهات الاقتصاد المتحول على سد الثغرة في الوظائف التي خلفها ذلك. وفي حين تّم تطبيق بعض الإصلاحات المذكورة أعلاه في بيلاروسيا، ومولدوفا، وأوكرانيا، إلا أن انعدام وجود التزام حقيقي بتطبيق القوانين والأنظمة الجديدة أدى إلى جعل مستويات الاستثمار الأجنبي فيها أقل مما هو في الدول التي التزمت بذلك.

ولكن التحولات الاقتصادية في الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أخيراً ما زالت بعيدة عن الاكتمال. فما زال من الضروري، عبر المنطقة بكاملها، تقليص الفساد، وتخفيف الروتين البيروقراطي، وجعل المشتريات الحكومية أكثر شفافية، ومعالجة الحواجز التجارية الأخرى غير التعريفات. ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن يتم التراجع عن تحرير التجارة والإصلاحات البنيوية الواسعة التي طبقت منذ العام ١٩٨٩، والتي نتج عنها تحقيق معدل نمو اقتصادي لافت للنظر. وتخلق إمكانية التوقع هذه باتجاه السوق، المنعدمة حالياً في بيلاروسيا ومولدوفا وأوكرانيا، مناخ أعمال يجذب الرساميل المحلية والأجنبية ويؤدي إلى خلق فرص العمل وإلى النمو الاقتصادي وظهور طبقة متوسطة أقوى وأغنى. وكل هذه الأمور هي بمثابة شروط مسبقة من الضروري توفرها لتحقيق اقتصاد حديث عالمي.

■

كيف تحارب منظمة التجارة العالمية الحمائية

بقلم كارلا أ. هيلز

تقوم منظمة التجارة العالمية بمحاربة النظام الحمائي وفق طرق عديدة. فالدول المنتمية إلى عضوية المنظمة تلتزم التقيد بقواعد التجارة التي وضعتها بهدف محاربة السياسة الحمائية. ومن وقت لآخر، تحاول هذه الدول التفاوض بشأن زيادة الاتفاقات والأنظمة التي تقلص الحواجز الحمائية القائمة في وجه التجارة حتى إلى حد أكبر. وتستخدم الدول نظام تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية من أجل التطبيق القسري لهذه الاتفاقات والأنظمة. كما تتأكد من مباشرة الأعضاء الجدد بالالتزام بالتخلص من النظام الحمائي.

تشغل كارلا هيلز منصب رئيسة مجلس الإدارة، والمديرة التنفيذية، لشركة الاستشارات الدولية هيلز آند كومباني، إنترناشنال كونسلتنتس. وقد شغلت هيلز منصب الممثل التجاري الأميركي من العام ١٩٨٩ إلى العام ١٩٩٣.

اسوشيتدبرس إيمجز/ إيرلدو بويس

وزير الزراعة الياباني شويشي ناكاغوا يضع يده في يد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باساكال لامي خلال اجتماع عقد في البرازيل للتوصل إلى سبيل للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة مفاوضات الدوحة التي ظلت متعطلة لفترة طويلة.

تقوم منظمة التجارة العالمية بأكثر بكثير من مجرد تنظيم التجارة العالمية. فهي تشجع تحرير التجارة وتحارب الحمائية من خلال:

- *المبادئ والأنظمة*
- *جولات المفاوضات التجارية المستمرة*
- *تسوية النزاعات*
- *عملية القبول في المنظمة*

وتجعل هذه العناصر الأربعة مجتمعة منظمةَ التجارة العالمية أنجح المؤسسات المتعددة الأطراف التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية وأعظم دفاع نمتلكه ضد الحمائية.

القوانين التجارية

تقوم منظمة التجارة العالمية بإدارة التجارة اليوم، من خلال صفحاتها الأربعمائة من الاتفاقات التجارية التفصيلية، بما فيها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الغاتز)، علاوة على ما ألحق بها من ٢٢ ألف صفحة من جداول الالتزامات التي وافقت عليها الدول الأعضاء المائة والخمسين فيها.

عندما تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، أرست هذه الاتفاقية القواعد والمبادئ المختلفة التي ستحكم التجارة الدولية. وشكل جوهر هذه الاتفاقية، مبدآن أساسيان يتعلقان بعدم التمييز، هما المعاملة القومية والمعاملة على أساس الدولة الأكثر رعاية (MFN).

- *تفرض المعاملة القومية على كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية معاملة سلع وخدمات جميع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة بنفس الطريقة التي تعامل بها السلع والخدمات المنتجة محلياً.*

- *المعاملة على أساس الدولة الأكثر رعاية تعني أنه يتوجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مَنح نفس الأفضليات (مثل التعريفات الجمركية المخفضة) الممنوحة لأي دولة عضو في المنظمة لجميع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.*

ويساعد الالتزام بهذه المبادئ الأساسية في إبقاء الأسواق العالمية مفتوحة. فالمعاملة القومية تعني أنه لا يمكن لدولة ما أن تمنع استيراد سلعة معينة إن كانت تسمح بإنتاج وبيع نفس السلعة محلياً. والمعاملة على أساس الدولة الأكثر رعاية تعني أنه عندما توافق دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تخفيض تعريفاتها على المستوردات من دولة أخرى من الدول الأعضاء في المنظمة، فإنه يتعين عليها القيام بنفس الشيء حيال جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

دورات المفاوضات التجارية

لم يوافق واضعو اتفاقية الغات على أنظمة وقواعد وقوانين معينة لإدارة التجارة العالمية فحسب، بل وأيضاً على التحرير التدريجي للتجارة من خلال ما أصبح يُسمى بعد ذلك بسلسلة من "جولات" أو "دورات" التفاوض بشأن التجارة المتعددة الأطراف. والجولة الحالية، أي أجندة الدوحة للتنمية، هي التاسعة في هذه السلسلة.

وقد اتسعت العضوية منذ إنشاء نظام الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في العام ١٩٤٧ من الـ٢٣ حكومة عضواً في الاتفاقية كانت تناقش التعريفات الجمركية على السلع الصناعية حتى أصبحت الآن ١٥٠ دولة تتفاوض حول قواعد تشمل التجارة الزراعية، والسلع الصناعية، والحواجز التجارية غير الجمركية، والخدمات، والإعانات المالية الحكومية، وحقوق الملكية الفكرية.

وعندما تتفق الدول على تخفيض تعريفاتها، فإنها تلتزم في نفس الوقت بعدم رفعها فوق الحد المتفق عليه، أو ما يعرف باسم المستوى "المحدد"، وإلا اضطرت إلى دفع تعويض للدولة المصدرة المتأثرة بذلك أو عرضت نفسها لمواجهة إجراءات انتقامية من جانب تلك الدولة. وقد تحقق حتى اليوم أن "حددت" الدول المتقدمة نسبة قدرها ٩٩ بالمئة من تعريفاتها، وحددت الدول النامية نسبة قدرها ٧٣ بالمئة من تعريفاتها الجمركية. وقد أوجد ذلك حصناً منيعاً ضد اعتماد سياسة حماية المنتجات المحلية من خلال زيادة التعريفات.

وقد عزز التزام معظم الدول التجارية في العالم بالتقيد بهذه القواعد والأنظمة التي تحكم عالم التجارة الآخذ في التوسع الوضوح والقدرة على توقع الاتجاهات في التجارة الدولية، مما مكن الصادرات العالمية من الارتفاع من مبلغ ٥٨ بليون (ألف مليون) دولار العام ١٩٤٨ إلى ٨,٩ تريليون (مليون مليون) دولار العام ٢٠٠٤. أما حجم التجارة العالمية اليوم فقد أصبح يزيد بمقدار ٢٣ ضعفاً عن حجمها في العام ١٩٤٨. وقد رفع هذا الفتح للأسواق العالمية مستويات المعيشة عبر العالم.

تسوية الخلافات

حتى مع وجود قواعد أو أنظمة تجارية واضحة، من المحتمل أن تبرز ضغوط حمائية ضمن الخلافات حول ما إذا كانت إجراءات معينة تنتهك القواعد المتفق عليها. وبالتالي، يجب أن تتوفر آلية منصفة وفعّالة وتطبّق في الوقت المناسب لتسوية الخلافات التجارية.

وقد ظلت مسألة تسوية النزاعات تشكل، طوال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الحلقة الضعيفة في نظام الغات. فقد أتاح نظام حل النزاعات الذي اعتمدته هذه الاتفاقية لأي طرف مشارك في النظام بأن يمنع إلى ما لا نهاية تبني قرار نهائي في القضية. ونتيجة لذلك، كان من المحتمل بقاء الخلافات قائمة بدون حل لسنوات عديدة، مما كان يولد توجهاً يتعاطف مع السياسة الحمائية نتيجة خيبة أمل الدول الناجمة عن فشل النظام في حل الخلافات التجارية.

وفي قضية فاضحة بشكل خاص، اشتكت الولايات المتحدة لما يفوق عقد من الزمن من أن الإعانات المالية الحكومية التي تقدمها المجموعة الأوروبية إلى مصنّعي إنتاج الزيوت النباتية فيها، والتي تشجع على استعمالهم للبذور المزروعة لديها محلياً، تلغي مفعول التزام المجموعة الأوروبية بتعريفة الصفر على الزيوت النباتية المستوردة، الذي كان قد تمّ الاتفاق عليه في جولة مفاوضات ديلون للعام ١٩٦١. وقد ثابرت المجموعة الأوروبية على منع إنشاء هيئة تحكيم تابعة لاتفاقية الغات. وفي نهاية المطاف، صادق الكونغرس الأميركي على مادة في قانون العام ١٩٨٨ للتجارة والمنافسة الشاملة تفرض على المندوب الأميركي للتجارة اتخاذ إجراء أحادي الجانب، بموجب البند ٣٠١ من القانون، لرفع التعريفات الأميركية على كمية مماثلة من صادرات المجموعة الأوروبية في حال لم يتم حل القضية بحلول العام ١٩٨٩. وتم تجنب اندلاع حرب تجارية عندما وافقت المجموعة الأوروبية على تشكيل هيئة تحكيم أصدرت قرارها لصالح الولايات المتحدة.

وعندما أُنشئت منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عزز الأعضاء آلية تسوية النزاعات من خلال إلغاء الحق في الحيلولة دون تشكيل هيئة للتحكيم. وتنص القوانين الجديدة على أنه في حال عدم التمكن من حل أي نزاع من خلال المشاورات الإلزامية، تنظر لجنة تابعة لمنظمة التجارة العالمية في القضية ويتم إصدار حكم نهائي فيها خلال ١٢ إلى ١٥ شهراً من تاريخ الرفع الرسمي للقضية (بضمنه الوقت اللازم لأي استئناف محتمل). أما العضو الذي يثبت أنه انتهك التزاماته بموجب عضويته في منظمة التجارة العالمية فيُلزَم بالعودة إلى التقيد بها، على أن يتم ذلك عادة خلال ١٨ شهراً بعد صدور الحكم النهائي.

وقد شجع نظام تسوية النزاعات المحسن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، على اللجوء إلى نظام تسوية النزاعات لحل الخلافات. ومنذ العام ١٩٩٥، رفعت أكثر من ٥٥ دولة قضايا وتم تشكيل أكثر من ١٢٠ هيئة لتسوية النزاعات. ونظراً لأن العملية تبدأ بمشاورات إلزامية، تم التوصل إلى تسوية مئات من النزاعات قبل تشكيل الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد نظام تسوية النزاعات الأقوى هذا في منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء في معالجة أمر سخط مواطنيها عما يعتبرونه ممارسات تجارية غير منصفة تقوم بها دول أخرى من الأعضاء كما ساعدها في استعمال النتائج التي تتوصل إليها هيئات منظمة التجارة العالمية كسبب لتصحيح ممارساتها غير المتقيدة بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

عملية القبول في المنظمة

هناك طريقة أخرى ساعدت منظمةُ التجارة العالمية من خلالها على الحد من الحمائية اتفاقيات القبول في المنظمة. فعندما تتقدم دولة بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يتم إخضاع نظام تلك الدولة التجاري لتدقيق صارم، ثم تتلو ذلك مفاوضات ثنائية مع دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، كل منها في مجالات اهتماماتها. ومن المحتمل أن تستغرق هذه العملية عدة سنوات. فعلى سبيل المثال، قضت الصين ١٥ سنة في التفاوض ثنائياً حول شروط قبولها قبل أن تصبح من أعضاء منظمة التجارة العالمية العام ٢٠٠١. وقد أكملت دولة فيتنام، الدولة الأحدث عضوية في منظمة التجارة العالمية، للتو ١١ سنة من المفاوضات الثنائية قبل قبولها في المنظمة.

وبعد إتمام المفاوضات الثنائية، يوضع نص اتفاق يفصّل ما تلتزم الدولة التي قدمت طلب الانتساب القيام به لدى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ففي حالة الصين، وافقت تلك الدولة على الإلغاء التدريجي لجميع القيود التي تحدد كمية الواردات من المنتجات الصناعية؛ وعلى إلغاء الشروط المفروضة على المستثمرين الأجانب كمطالبتهم بتصدير منتجاتهم؛ وعلى التطبيق القسري لحقوق الملكية في مجال الملكية الفكرية؛ وفتح

مجموعة من الخدمات، تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية، أمام مقدمي الخدمات الأجانب. أما فيتنام فقد وافقت على تقليص التعريفات والكوتا (أي الحصص المحددة) للسلع المستوردة والإعانات المالية الحكومية للزراعة، كما وافقت على فتح تشكيلة واسعة من الخدمات أمام مقدمي الخدمات الأجانب.

وأخيراً، يشترط أن توافق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على رزمة الالتزامات المتعلقة بفتح الأسواق، المفصلة عادة في عدة مئات من الصفحات، التي تشكل اتفاقية انضمام الدولة الجديدة إلى المنظمة. ومن الممكن أن يشكل تخلّف العضو الجديد عن التقيد بالتزاماته أساساً لرفع قضية ضده لدى منظمة التجارة العالمية. ففي العام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، رفعت الولايات المتحدة، مع ست دول أخرى، قضية ضد الصين متهمة إياها بأنها تفرض رسوماً على قطع السيارات المستوردة الأمر تشكل انتهاكاً لاتفاقية قبولها في المنظمة.

انسوشيتدبرس إيمجز/ ساندرو كمبارديو

مدير عام منظمة التجارة العالمية باسكال لامي (إلى اليمين) مع فام غيا خيم، وزير خارجية فيتنام، التي انضمت إلى عضوية المنظمة المكرّسة لفتح الأسواق في العام 2007.

جولة الدوحة

قاومت منظمة التجارة العالمية السياسات الحمائية من خلال المفاوضات، والأنظمة والقوانين، وتسوية النزاعات، وعمليات القبول. ولكن النظام لا يتسم بالكمال. ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاقيات في مجالات أساسية هناك حاجة ماسة فيها إلى الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال، لا توجد أي اتفاقية دولية تُحرّم تقديم إعانات مالية حكومية لتشجيع التصدير أو تمنع تحديد الحصص (الكوتا) لمعدلات التعريفات في تجارة المنتجات الزراعية، وهو أسلوب الحصص الذي يفرض تعريفات مفرطة الارتفاع إذا ما تجاوزت الواردات كمية معينة (كوتا).

وتهدف كل جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى زيادة التزام الدول الأعضاء بفتح أسواقها وإلى تحسين تأدية النظام التجاري لوظائفه. ويعتقد الخبراء بأن الجولة الأخيرة، أي دورة الأوروغواي، خلقت مئات المليارات من الدولارات على شكل فرص اقتصادية جديدة.

وبإمكان جولة الدوحة، التي أُطلقت العام ٢٠٠١، أن تحقق نفس الشيء هي أيضاً لأنها تسعى إلى خفض أو إلغاء الإعانات المالية الحكومية للزراعة، وتخفيض التعريفات على السلع، وتوسيع فتح أسواق الخدمات، وزيادة الشفافية ضمن نظام منظمة التجارة العالمية (بما في ذلك مجال تسوية النزاعات). ويرى الخبراء أن بإمكان مثل هذه الاتفاقية أن تنتشل الملايين من الفقر، وتساهم بمئات المليارات من الدولارات سنوياً في النمو العالمي، وتصحح بعض أفظع حالات الظلم في نظامنا التجاري. وهو أمر ينبغي علينا جميعاً أن نسعى إلى تحقيقه.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء ولا سياسات حكومة الولايات المتحدة.

المراجع

Additional readings on trade and protectionism

Bhagwati, Jagdish. “Protectionism.” In David R. Henderson, ed. *The Concise Encyclopedia of Economics*. Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc., 2002.
http://www.econlib.org/library/Enc/Protectionism.html

Brown, Gordon. “How to Embrace Change.” *Newsweek*, vol. 147, no. 24 (12 June 2006): p. 64.
http://www.msnbc.msn.com/id/13121948/site/newsweek/

Campbell, Doug. “Protectionism’s Dangerous Allure.” *Region Focus* (Winter 2006): p. 64.
http://www.richmondfed.org/publications/economic_research/region_focus/winter_2006/pdf/opinion.pdf

Das, Susanta S. “Evolution and Political Economy of Trade Protectionism: Antidumping and Safeguard Measures.” *IIMB Management Review*, vol. 17, no. 4 (December 2005): pp. 51-65.
Dollar, David, and Aart Kraay. “Trade, Growth, and Poverty.” *Finance & Development*, vol. 38, no. 3 (September 2001): pp. 16-19.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/09/dollar.htm

Gaskin, William E., and Robert McKenna. “Protectionism’s Flaws.” *Washington Times* (11 December 2006): p. A21.
http://www.washtimes.com/op-ed/20061210-102200-9544r.htm

German Marshall Fund of the United States. *Perspectives on Trade and Poverty Reduction*. Washington, D.C.: German Marshall Fund of the United States, 2006.
http://www.gmfus.org/doc/GMF_TradeSurvey%202006.pdf

Hudgins, Edward L., ed. *Freedom to Trade: Refuting the New Protectionism*. Washington, DC: Center for Trade Policy Studies, CATO Institute, 1997.*http://www.freetrade.org/pubs/freetotrade/freetrade.html*

Irwin, Douglas A. “Historical Aspects of U.S. Trade Policy.” *NBER Reporter* (Summer 2006): pp. 16-19.
https://www.nber.org/reporter/summer06/irwin.html

Panagariya, Arvind. “Free-Trade Skeptics: Wrong Again.” *Economic Times* (25 January 2006).
http://www.columbia.edu/~ap2231/ET/et86_January25-06.htm

Patterson, Seymour. *The Development of Free Trade in the 1990s and the New Rhetoric of Protectionism*. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2006.

Paulson, Henry M. *Remarks Prepared for Delivery by Treasury Secretary Henry M. Paulson Before the Confederation of British Industry Annual Conference*. Washington, DC: U.S. Department of the Treasury (28 November 2006).
http://www.treas.gov/press/releases/hp178.htm

Rivoli, Pietra. *The Travels of a T-Shirt in the Global Economy: An Economist Examines the Markets, Power, and Politics of World Trade*. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, 2005.
Roberts, Russell D. *The Choice: A Fable of Free Trade and Protectionism*. 3rd ed. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2006.
Rothbard, Murray N. *Protectionism and the Destruction of Prosperity*. Auburn, AL: Mises Institute, 1986.
http://www.mises.org/rothbard/protectionism.pdf

Schott, Jeffrey J. “Costs of Failure of Global Trade Negotiations Have Been Understated.” *Financial Times* (23 June 2006): p. 12.
http://www.iie.com/publications/opeds/oped.cfm?ResearchID=644

Stokes, Bruce. “Dubai Deceptions.” *National Journal*, vol. 38, no. 11 (18 March 2006): p. 52.

مصادر الإنترنت

Online resources on trade and protectionism

U.S. GOVERNMENT

Federal Reserve Bank of New York
http://www.newyorkfed.org/education/fx/free.html

Office of the U.S. Trade Representative
http://www.ustr.gov/index.html

U.S. Department of Agriculture
Economic Research Service, WTO Briefing Room
http://www.ers.usda.gov/briefing/Wto/

U.S. Department of Commerce
U.S. International Trade Administration
http://trade.gov/index.asp

U.S. Department of State
Bureau of Economic and Business Affairs, Trade Policy and Programs
http://www.state.gov/e/eb/tpp/

Bureau of International Information Programs, Trade and Economics
http://usinfo.state.gov/ei/

OTHER RESOURCES

CATO Institute, Center for Trade Policy Studieshttp://www.freetrade.org/index.php
The mission of the Cato Institute Center for Trade Policy Studies is to increase public understanding of the benefits of free trade and the costs of protectionism.

Economic Strategy Institute (ESI)
http://www.econstrat.org/

The Economic Strategy Institute is dedicated to assuring that globalization works with market forces to achieve maximum benefits rather than distorting markets and imposing costs.

Globalisation Institute
http://www.globalisationinstitute.org/index.php
The Globalisation Institute is a think tank founded in 2005 with the aim of examining how globalization can be harnessed to work for the world's poorest.

The Library of Economics and Liberty
http://www.econlib.org/index.html
The Library of Economics and Liberty is dedicated to advancing the study of economics, markets, and liberty. It offers resources for students, teachers, researchers, and aficionados of economic thought.

National Foreign Trade Council (NFTC)
http://www.nftc.org/
The NFTC is a U.S. business organization that advocates the international and public policy priorities of its members on international trade, investment, tax, and export finance.

Peterson Institute for International Economics
http://www.iie.com/research/researcharea.cfm?ResearchTopicID=5
The Peterson Institute, formerly the Institute for International Economics, is devoted to the study of international economic policy. Since 1981 the institute has provided timely, objective analysis and concrete solutions to key international economic problems.

United States Council for International Business (USCIB)
http://www.uscib.org/index.asp
Founded in 1945 to promote free trade and represent business in the newly formed United Nations, USCIB presents businesses' views directly to U.S. policy makers and officials in the United Nations, the European Union, and a host of other governments and groups.

World Trade Organization
http://www.wto.org/

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above, all of which were active as of January 2007.

A MONTHLY JOURNAL ABOUT THE UNITED STATES OFFERED IN MULTIPLE LANGUAGES

Five Thematic Editions:

Economic Perspectives
Foreign Policy Agenda
Global Issues
Issues of Democracy
Society & Values

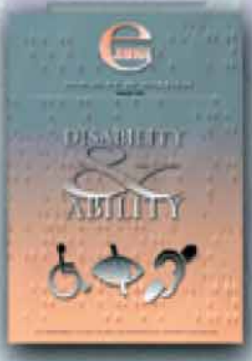

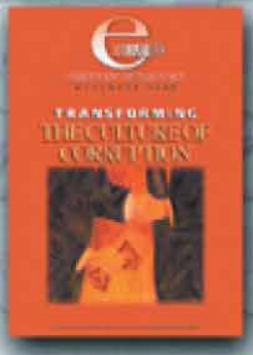

REVIEW THE FULL LISTING OF TITLES AT
http://usinfo.state.gov/pub/ejournalusa.html